الأمم المتحدة

A/61/PV.58

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٥٨**
الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/61/326)

مشروع القرار (A/61/L.25)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا ليعرض مشروع القرار A/61/L.25.

السيد ماتوسِك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أعرض مشروع قرار الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان.

قبل عام، كانت الأمم المتحدة تتطلع إلى تشكيل برلمان منتخب بحرية في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أبرزت هذه الخطوة إنجاز عملية بون بنجاح. وركزت هذه العملية على الانتقال المؤسسي. وقد تحقق الكثير منذ اتفاق بون في عام ٢٠٠١. ففي غضون أربع سنوات، وضعت أفغانستان لنفسها دستورا حديثا، وشكلت – بعد انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة – حكومة مقتدرة. وأدَّت الأمم المتحدة دورا أساسيا في المساعدة على تنظيم الانتقال.

واليوم، لا تزال الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي ومشروع في إعمار أفغانستان، في إطار اتفاق أفغانستان.

إننا نثني على بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، برئاسة توم كونغس المتميزة، لعملها الفذّ في ظل ظروف، صعبة أحيانا. وترحب ألمانيا بتوسيع نطاق وجود البعثة ليشمل كل أنحاء البلد، هذا إذا سمحت الأحوال الأمنية.

ونعرب عن تقديرنا لقيام مجلس الأمن مؤخرا بزيارة لأفغانستان للوقوف على معلومات بصورة مباشرة.

وبعد نجاح عملية الانتقال المؤسسي، أعاد اتفاق أفغانستان تحديد رؤيتنا المشتركة لجميع قطاعات إعمار أفغانستان حتى عام ٢٠١٠.

ويعكس الاتفاق التزام المجتمع الدولي المتجدد بوطن أفغاني يستعيد الآن زمام المسؤولية عن مستقبله. وهو يعكس أيضا نهجا متكاملا للقطاعات الرئيسية الأربعة – الأمن والحكم والتنمية ومكافحة صناعة المخدرات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بيد أن الاتفاق هو أكثر من مجرد رؤيا سياسية شاملة. إنه خارطة طريق دقيقة لأفغانستان وللمجتمع الدولي، تظهر عليها معالم الطريق والمواعيد المحددة.

وقد واجهنا في الأشهر الماضية عدد من التحديات، وخاصة في بعض المقاطعات، هي: انعدام الأمن، ونجاح صناعة المخدرات، والافتقار إلى الحكم الرشيد. وهذه كلها خطر يهدد منجزات الأعوام الماضية.

وكما قال الأمين العام في آخر تقرير له:

”فإن الموجة الأخيرة المتصاعدة للعنف تشكل علامة فارقة في هذا الصدد. ولم يحدث في أي وقت منذ سقوط حكومة الطالبان في أواخر عام ٢٠٠١ أن بلغ التهديد الذي تتعرض له العملية الانتقالية في أفغانستان هذا المستوى من الخطورة“. (A/61/326، الفقرة ٤)

ففي غضون هذه السنة وحدها، قُتِل ٠٠٠ ٤ أفغاني. والحالة الأمنية في أفغانستان، في المقاطعات الجنوبية على وجه التخصيص، لا الحصر، حالة خطيرة. والقوة الدولية للمساعدة الأمنية المفوضة بولاية من الأمم المتحدة، تواجهها في الجنوب وفي الشرق نوعية جديدة من التمرد، من جماعتي الطالبان والقاعدة وغيرهما من المتطرفين.

وبلغ إنتاج الأفيون أعلى مستويات عرفها إلى اليوم، بزيادة تناهز ٥٠ في المائة عام ٢٠٠٦. وقد أصبحت مقاطعة هلمَند الجنوبية أكبر منتج للأفيون في العالم. ويشارك في صناعة المخدرات في أفغانستان أكثر من مليوني شخص، وهي تدرّ موارد تبلغ ٣ بلايين دولار تقريبا. وأموال المخدرات هذه تُذكي، إلى حد بعيد، نار التمرد والفساد في كل أنحاء أفغانستان.

والافتقار إلى الحكم الرشيد والفساد هما مشكلة أساسية أخرى نواجهها اليوم. وإذا لم يحقق الرجال والنساء في شوارع أفغانستان تقدما ملموسا في جميع أنحاء البلاد، سنواجه خطر فقدان الدعم لجهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ولا بد من التركيز بشكل أكثف على مكافحة الفساد. ولا بد لنا كذلك من مضاعفة جهودنا لبناء قدرات الإدارة الأفغانية. ويجب أن يحظى إصلاح الإدارة العامة بالأولوية.

يوفر لنا اتفاق أفغانستان نهجا استراتيجيا متميزا للتصدي لهذه التحديات. ولا بد لنا من تحقيق الأهداف التي اتفقنا عليها تحقيقا أكثر اتساقا.

سبق لي أن تناولت مسألتي الحكم وصناعة المخدرات. أما إصلاح قطاع الأمن، فقد سجلنا فيه بعض التقدم، ولكن لم نحقق نجاحا هاما بعد، رغم كل ما بذلناه من جهود. ونظرا لعدم وجود قوات حكومية أكثر فعالية، لا يزال نزع سلاح الميليشيات غير المشروعة بطيئا. ولم يبلغ الجيش الوطني الأفغاني إلا نصف العدد المخطط له. ومع ذلك، يقدّم هذا الجيش إسهامات قيمة لمكافحة التمرد. وهو يحظى باحترام شعب أفغانستان.

وعُيِّن على رأس الشرطة الوطنية الأفغانية قيادة حسنة التدريب. لكنها لا تزال تفتقر، في الرتب الدنيا، إلى قوى عاملة مؤهلة ومحفَّزة. وستشجع ألمانيا، بصفتها الشريك الأساسي في إصلاح الشرطة، مزيدا من الشركاء على الاشتراك في تدريب الشرطة لتسريع التقدم في أنحاء البلاد كافة. ونرحِّب بأن يشارك الاتحاد الأوروبي بصورة أكثف في إصلاح قطاع العدل. وهناك حاجة ماسة أيضا إلى إحراز تقدم سريع في مجال إنفاذ القانون.

وفي مجال الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، أُحرز تقدم، لكنه تقدم غير متناسب. فإن انعدام الأمن والفساد يعيقان التنمية في عدة مناطق. ولكن، علينا ألا نتجاهل المنجزات – فقد تم ترميم وتعبيد أكثر من ٠٠٠ ٢ كيلومتر

من الطرق كما تم تزويد مدن كثيرة بمياه الشرب، وتحسَّن إمداد طاقة الكهرباء، وبات بإمكان ٨٠ في المائة من السكان الانتفاع بالرعاية الصحية، وأخذت الفتيات تعود إلى المدارس كما عادت المرأة إلى الاضطلاع بوظائف في الحياة العامة.

وباتت أحوال كثير من سكان أفغانستان أفضل مما كانت عليه قبل خمس سنوات، وليس هناك مَن ساءت حاله عما كانت عليه سنة ٢٠٠١. علينا الإقرار بهذه المنجزات وبذل جهد أكبر في سبيل تحقيق المزيد منها والحيلولة دون حدوث انتكاسات في بعض المناطق.

إن التعاون الإقليمي هو عنصر رئيسي آخر للاستقرار والازدهار في أفغانستان، وبشكل خاص مع باكستان. ونعتقد إن كلا البلدين لا يستفيدان إلا من تعاون أوثق بينهما. كما نرحب بالمبادرات الاقتصادية الإقليمية مثل مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني الذي عُقد مؤخرا في نيودلهي.

أما بخصوص تنفيذ اتفاق أفغانستان، فينبغي أن نعزز المجلس المشترك للتنسيق والرصد بصفته الآلية الرئيسية لتنسيق ورصد عملية إعادة البناء. ويجمع المجلس جميع أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين تحت رئاسة مشتركة بين حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ويكمن التحدي، كما طُرح مؤخرا خلال الدورة الثالثة للمجلس، في الانتقال من الاتفاق إلى الأثر الذي يخلّفه. إننا لا نرى حاجة إلى آليات جديدة. وتتوقع ألمانيا استضافة دورة للمجلس على المستوى السياسي في عام ٢٠٠٧ خلال رئاستها لمجموعة الثمانية.

بالنسبة لدور ألمانيا المستمر، فقد اشتركنا في الجهود الدولية منذ أواخر العام ٢٠٠١، عندما استضفنا مؤتمر بيترسبرغ للموافقة على الانتقال السياسي بعد سقوط نظام طالبان. ومنذ ذلك الحين، فإن ألمانيا متبرعة رئيسية وهي الدولة التي تقود إصلاح الشرطة.

إننا نواصل أيضا توفير أحد أكبر فرق القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ففي هذه المرحلة، هناك حوالي ٣ ٠٠٠ رجل وامرأة يخدمون في أفغانستان. ومع توسُّع عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كافة أنحاء البلاد هذا العام، تولَّت ألمانيا قيادة الإقليم الشمالي في مزاري.

لعل الأعضاء يلاحظون أن مشروع القرار لهذه السنة، يتضمن وللمرة الأولى نصا واحدا لا غير. لقد تغلبنا على عادة اعتماد نصَّين يركزان على المسألتين الأمنية والإنسانية اللتين تتداخلان بصورة متزايدة. علاوة على ذلك، أعرب أيضا العديد من الوفود، في العام الماضي، عن رغبتها في اعتماد هذه الصيغة.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية، بينما يتضمن أكثر من ٩٠ في المائة من النص الذي اعتُمد في الأعوام الماضية بتوافق الآراء، هو الآن منظم مثل اتفاق أفغانستان. فهو يشمل الأمن، والحكم، والتنمية، ومكافحة المخدرات. ونعتقد أنه باعتمادنا اليوم لمشروع القرار هذا فإن الجمعية العامة لن تثبت قدرتها على تغيير عاداتها فحسب؛ بل ستكون الرسالة أن الجمعية تصدِّق على اتفاق أفغانستان. وعدد مقدميه – أكثر بكثير من ١٠٠ – يؤكد على تلك الرسالة.

والتوقعات عموما قد تكون أقل تفاؤلا عنها في العام الماضي. نحن نعتقد أننا عرفنا التحديات وأن لدينا الوسائل لمجابهتها. فالالتزامات التي تعهدنا بها للأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمات ومؤسسات أخرى، ينبغي أن نلتزم بها جميعا.

وينبغي ألا نتغاضى عن الإنجازات التي لا سابق لها في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، وألا نقلل من قدر مخاطر الفشل لهذا البلد، وللمنطقة وللمجتمع الدولي بأكمله. هناك الكثير مما يجب القيام به في المستقبل. ونبقى ملتزمين معا بإيجاد أفغانستان حرة، وديمقراطية، ومزدهرة.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): كل عام، تجتمع الجمعية العامة للنظر في مشروع القرار السنوي المعنون ”الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين“.

إننا نعرف عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بشأن الحالة في أفغانستان (A/61/326) الذي يزودنا بنظرة شاملة عن التطورات خلال الشهور الستة الماضية.

لدى اعتماد الاتفاق الخاص بأفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في لندن، تعهدت أفغانستان والمجتمع الدولي بمرحلة ثانية من المشاركة الدولية تتجاوز عملية بون. واليوم، نواصل بذل جهودنا باتجاه تحقيق الأهداف التي وضعت في اتفاق أفغانستان. ومع ذلك، وبالرغم من تقدمنا، فنحن ندرك التحديات الهامة التي ما زالت تواجهنا.

إن الزيادة الأخيرة في عدد الهجمات الإرهابية، خصوصا على طول الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية للبلد، تمثل التهديد الأخطر لاستقرار وازدهار أفغانستان. ولا نزال نشعر بالقلق بسبب حقيقة أن أولئك الذين يعيثون الخراب بمجتمع أفغانستان وإرهابه يواصلون تلقي الدعم العسكري والمادي واللوجستي من خارج أفغانستان.

بالفعل، إن الإرهابيين بدون هذا الدعم لن يكونوا قادرين على القيام بالهجمات المخطط لها بشكل جيد ضد جميع قطاعات المجتمع تقريبا على أساس ثابت. لذلك نكرر التأكيد على أن هناك حاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بوضع حد للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان. وإن تعزيز التركيز على معالجة المصادر الخارجية التي تغذي الزيادة في مستوى النشاطات الإرهابية أساسي في تحقيق هذا الهدف.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشير باختصار إلى الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حيث يذكر:

”وتعتمد القيادة اعتمادا كبيرا على المقاتلين عبر الحدود وكثير من الأفغان المجندين من معسكرات اللاجئين القريبة والمدارس الأصولية ... وهم مدربون وتُدفع لهم أموال للعمل كقيادات من الرتب الوسطى ويقودون العمليات داخل أفغانستان ولديهم القدرة على الانسحاب والعودة إلى ملاذات آمنة خارج البلد“.

وكما ذكر الرئيس كرزاي في أيلول/سبتمبر في خطابه إلى الجمعية العامة:

”علينا أن ننظر خارج أفغانستان إلى مصادر الإرهاب. ولا بد أن ندمِّر ملاجئ الإرهاب خارج أفغانستان، وأن نفكك الشبكات الواسعة في المنطقة التي تجند الإرهابيين وتلقنهم وتدربهم وتمولهم وتسلحهم وتنشرهم“، (A/61/PV.12، الصفحة ٣).

إن التعاون الإقليمي حيوي لمكافحة الإرهاب الدولي بشكل فعَّال. ونحن نكرر التأكيد على أهمية بذل الجهود المخلصة والصادقة من قبل البلدان المجاورة لتحقيق أهدافنا المشتركة. إن شن حملة أقوى وأكثر شمولاً على الإرهاب الدولي لا يخدم قضية السلم والاستقرار في أفغانستان فحسب، بل يخدم أيضاً مصالح المنطقة وما حولها. ونتطلع إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع جارتنا الشقيقة باكستان في إطار اللجنة الثلاثية.

وعلى أساس اقتراح الرئيس كرزاي، نعمل حالياً على الإعداد لعقد اجتماع للقبائل بشأن عبور الحدود، يضم زعماء قبليين ودينيين ذوي نفوذ من المناطق الأفغانية والباكستانية على جانبي الحدود، بغية تقييم أساليب ووسائل القضاء على آفة الإرهاب في أفغانستان وفي المنطقة. ونرى أن هذا الاجتماع مبادرة هامة في تعزيز التعاون على مكافحة الإرهاب.

وقد جرى إحراز قدر كبير من التقدم في تشكيل جيش وشرطة وطنيين وجاهزين تماماً للعمل وقادرين. وعلى الرغم من شح الموارد المتاحة لمؤسساتنا الأمنية، فإن الجيش والشرطة الوطنيين يشاركان في عمليات قتال صعبة ضد بقايا الطالبان والقاعدة والجماعات الأخرى المتطرفة في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من البلد. بيد أن الجيش والشرطة كليهما لا يزالان يواجهان تحديات كبيرة. فعدم توفر المعدات الحديثة والدعم اللوجستي وحالات التأخر الكثيرة في دفع رواتب الجنود والشرطة كان لها تأثير كبير على فعالية هذه المؤسسات.

وكما أشار وفدي في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٦، بشأن الحالة في أفغانستان، يتطلب حدوث تحسين كبير في الحالة الأمنية الكلية دعماً إضافياً من المجتمع الدولي لمؤسساتنا الأمنية. ويسرنا أن نلاحظ أن مشروع قرار هذا العام في الجمعية يعكس هذه المسألة على نحو صحيح.

وقد كان انتهاء المرحلة الثالثة من انتشار القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في جميع أنحاء البلاد مؤخراً، خطوة هامة نحو تحقيق الأمن والاستقرار في البلد. ويواصل الجيش والشرطة الوطنيان القيام بعمليات عسكرية مشتركة مع قوات القوة الدولية للمساعدة وقوات التحالف في مكافحة الإرهاب. ونرحب بضم القوة الدولية مؤخراً إلى عضوية اللجنة الثلاثية.

وسيكون تحقيق تقدم كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضروريا لتحقيق النجاح الكلي في البلد. ولم تواكب سرعة الإعمار الإنجازات التي تحققت في ميادين أخرى. وبعد أن قدمنا استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية المؤقتة في وقت سابق من هذا العام، لا نزال على طريق تقديم استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية الكاملة في نهاية عام ٢٠٠٨.

ونشدد على الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي المستمر لتنفيذ الاتفاق والاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى توجيه مساعدة المانحين من خلال ميزانية أفغانستان الوطنية، في حين أننا نشدد على الدور القيادي للحكومة الأفغانية في تحديد الأولويات الوطنية. ولا يزال المجلس المشترك للتنسيق والرصد يحقق تقدماً في تنفيذ ولايته الهامة، وقد عقد مؤخراً اجتماعه الدوري الثالث، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث استعرض التقدم المحرز بالنسبة لجميع المعايير القياسية التي كان من المقرر إنهاؤها مع نهاية هذا العام.

إن تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي مهم جداً لتنفيذ الاتفاق وتعزيز السلم والأمن في البلد في الوقت المحدد وبفعالية. ونعرب عن تقديرنا البالغ لحكومة الهند على الاشتراك معنا في استضافة مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني المعني بأفغانستان، المعقود في نيودلهي يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد سررنا بمشاركة ممثلي البلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين على نطاق واسع في المؤتمر. ولدى اختتام الاجتماع الذي استمر لمدة يومين، أكد المشاركون مجدداً على ما لتنمية أفغانستان من أهمية محورية لنمو واستقرار وازدهار المنطقة.

وتولي حكومة أفغانستان أهمية كبيرة لمكافحة الفساد ومكافحة المخدرات، بوصفهما عنصرين رئيسيين في اتفاق أفغانستان. والصلة الخطيرة بين إنتاج المخدرات والإرهاب تشكل خطراً آخر يهدد استقرار أفغانستان وتنميتها الاجتماعية. وتوفر استراتيجية أفغانستان الوطنية المستكملة لمكافحة المخدرات، التي قُدمت في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، نهجاً متعدد الجوانب للحد من هذه الآفة والقضاء عليها.

وقد اتخذنا سلسلة تدابير على الصعيد الوطني لتنفيذ استراتيجيتنا الوطنية. وكما جاء في تقرير الأمين العام،

صادرت وحدة مكافحة المخدرات المتخصصة، التابعة لشرطة أفغانستان الوطنية، نحو ٦٦ طناً من المخدرات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦. فضلاً عن ذلك، عززت وزارة مكافحة المخدرات تعاونها مع محكمة مكافحة المخدرات، وقوة العمل التابعة للعدالة الجنائية المعنية بمكافحة المخدرات، وسائر الوكالات ذات الصلة.

وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها، لا نزال نواجه تحديات كبيرة في مكافحة المخدرات. وسيقتضي تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة المخدرات دعماً دولياً إضافياً من المجتمع الدولي. وكما جرى التشديد في مناسبات عديدة، ينبغي التركيز بصورة خاصة على توفير وسائل عيش بديلة للمزارعين باعتبار ذلك عنصراً أساسياً لنجاح استراتيجية مكافحة المخدرات.

ولا تزال مكافحة الفساد تحتل أولوية عليا لدى الحكومة الأفغانية. ولقد وقعنا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولا نزال ملتزمين التزاماً كاملاً بالمصادقة عليها في نهاية عام ٢٠٠٦. وسيجري سن تشريعات وطنية لتيسير تنفيذ الاتفاقية في نهاية عام ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، ستُنشأ آلية تتمتع بولاية رصد وتقييم هذه العملية.

وعملاً بتعليمات الرئيس كرزاي، شرعت الحكومة في مبادرة شاملة تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الرشيد في مختلف المؤسسات الحكومية. وكجزء من هذه المبادرة، شكّلت الحكومة لجنة لمكافحة الفساد، يرأسها قاضي القضاة في المحكمة العليا، وتضم وكالات عديدة، تستهدف التوصل إلى توصيات إضافية بمزيد من الإجراءات من جانب الرئيس.

وقبل أن أختم بياني، نود أن نرحب بالزيارة الأخيرة لبعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، من ٩ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد اعتبرت الزيارة هذه إعادة تأكيد على الدعم الثابت من المجتمع الدولي لأفغانستان. وتعيد أفغانستان تأكيد التزامها الصادق بالتغلب على بقية التحديات لتنفيذ أحكام الاتفاق الذي يحمل اسمها، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدعم شركائنا الدوليين.

وختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير توماس ماتوسيك والوفد الألماني على عملهما الشاق والمثمر في قيادة المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار المعروض علينا. ونقدم الشكر الجزيل الخاص إلى السيدة بيث مايدر – ميثكالف والسيدة مارليز ستيشر على جهودهما الشخصية في هذا الشأن. كما نعرب عن تقديرنا العميق لأكثر من ١٠٥ دول أعضاء قدمت هذه السنة مشروع القرار A/61/L.25، الذي عرضه سفير ألمانيا ببلاغة رفيعة، والذي نأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء شأن النصوص المماثلة في السنوات الماضية.

السيدة شروديروس – فوكس (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التالية تؤيد هذا البيان: بلغاريا، رومانيا، تركيا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألبانيا، البوسنة والهرسك وصربيا، فضلا عن أوكرانيا ومولدوفا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي كل الترحيب بالفرصة المتاحة أمام الجمعية العامة لتقييم التطورات في أفغانستان، ويؤيد مشروع القرار (A/61/L.25) الذي يجري النظر فيه. وإننا نشيد بالوفد الألماني على عمله المتصل بمشروع القرار، وجميع الدول الأعضاء التي قدمته.

ونعتمد هذه السنة مشروع قرار واحد حول الحالة في أفغانستان، خلافا للسنوات الماضية. وتعكس هذه الخطوة التطورات في كل من أفغانستان والشراكة الناشئة بين المجتمع الدولي وأفغانستان، تلك التطورات التي أعيد تنقيحها واعتمادها في اتفاق أفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

ومشروع القرار، شأنه شأن الاتفاق، يقوم على نهج شامل ومتكامل بإبراز مجموعة من المسائل المتصلة بأفغانستان والمجتمع الدولي. وفي الحقيقة، إن هناك حاجة ماسة إلى هذا النهج الشامل إزاء أفغانستان. ونحن بوصفنا مانحين، ننظر أحيانا أكثر من اللازم في مختلف قطاعات التنمية، والمؤشرات، والصناديق الاستئمانية والبرامج. ومن الأمور الأساسية النظر إلى أفغانستان ككل، والاهتمام بالجوانب الدقيقة في الطريق إلى مستقبل أكثر أمنا وازدهارا للبلد وشعبه. وفي الوقت نفسه، يجب علينا دائما أن ندقق في توقعاتنا ونتذكر أن بناء الأمم عملية طويلة وصعبة. فليس هناك سبل مختصرة.

وقد بشّرت السنة الماضية بتقدم سياسي بارز. ومشروع القرار المعروض علينا يثني على ذلك التقدم. فمن الواضح تماما أن البرلمان الجديد بدأ أعماله بفعالية وبجدول أعمال إصلاحي تمثل في إقرار إنشاء المحكمة العليا وتشكيل الحكومة، فضلا عن أعمال أخرى. وبناء مؤسسات فاعلة وشفافة ومسؤولة في أفغانستان، على كلا المستويين المركزي وفي الأقاليم، هو المهمة الأكثر إلحاحا أمامنا.

لكن التحديات لا تزال هائلة. والتقرير الأخير للأمين العام (A/61/326) يرسم صورة قاتمة للوضع الأمني المتدهور، وخاصة في بعض أجزاء أفغانستان. فحجم وامتداد العنف الذي تسببه طالبان والقاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى، وتطور تسليحها، والقسوة المتزايدة في أساليبها تهدد بتقويض إنجازاتنا.

والإحباط الشعبي في أفغانستان محتدم نظرا لفقدان الأمن والتنمية، وخاصة في المناطق الجنوبية والشرقية من البلد. ولا تزال التحديات كبيرة في مجالات الإدارة، وحقوق الإنسان، وجهود مكافحة الفساد والمخدرات. والتقدم البطيء في عملية تسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية يقوض التنمية في القطاعات الأخرى، وخاصة تفكيك اقتصاد المخدرات.

وليست أفغانستان وحيدة في مواجهة هذه التحديات المتعددة الجوانب. فهناك التزام قوي من المجتمع الدولي بتنميتها، مجسد في اتفاق أفغانستان. وهذا الالتزام المتواصل بعملية إعادة الاستقرار وإعادة البناء بقيادة أفغانستان، جرى التعبير عنه في الآونة الأخيرة بزيارة بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان.

ولا تزال الأمم المتحدة، عبر بعثتها لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشكل رئيسي، تقوم بدور أساسي في تنسيق تنفيذ اتفاق أفغانستان ورصده. وتترأس البعثة، إلى جانب حكومة أفغانستان، مجلس التنسيق والرصد المشترك. ودور البعثة في إيجاد حلول سياسية وإقليمية للتحديات التي تواجه أفغانستان موضع تقدير عظيم لدى الاتحاد الأوروبي، ونود أن ندعم دورا أكبر للبعثة في هذا الشأن. كما أننا نرحب بخطط توسيع وجود البعثة في جميع أنحاء الميدان إذا سمح الوضع الأمني بذلك.

ولدى الشركاء الإقليميين لأفغانستان دور ومسؤولية خاصان، كما هو مقرر أيضا في مشروع القرار. وبهذه الصلة، نرحب بنية الرئيسين كرزاي ومشرّف تحسين التعاون الثنائي ضد المتمردين، فضلا عن الخطط لعقد مجلسين كبيرين للأعيان، معنيين بمسائل الأمن عبر الحدود، بواقع مجلس على كل جانب من الحدود الأفغانية – الباكستانية.

وقد أقر الاتحاد الأوروبي وأفغانستان إعلانا سياسيا مشتركا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أكد فيه الاتحاد الأوروبي التزامه بالدعم الطويل الأجل لحكومة أفغانستان وشعبها عبر الجهود الرامية إلى إعادة الإعمار بقيادة أفغانستان. وقيادة الأفغان ومسؤوليتهم عن هذه العملية ستكونان ذات أهمية أساسية. وتستهدف مساعدة

الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي دعم إنشاء دولة أفغانية ديمقراطية، ومسؤولة ومستدامة ومكتفية ذاتيا، وقادرة على ممارسة سيادتها وحماية حقوق مواطنيها. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لحماية حقوق النساء والأطفال. وتظل حقوق الإنسان أولويتنا الشاملة لعدة قطاعات.

ومنذ بدء عملية إعادة الإعمار، لا نزال ندعم بفعالية جهود مكافحة المخدرات. وفي وقت سابق من هذه السنة، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة موجهة نحو العمل لمكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان والاتجار بها من هناك، إلى جانب طرق الهيروئين. ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات تمثل نهجا ملائما لمعالجة هذه المشكلة في الوقت الحاضر، في إطار ملكية الحكومة الأفغانية ومسؤوليتها الرئيسية. وفي هذا السياق، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن سياسات مكافحة الفساد عناصر أساسية لجهود مكافحة المخدرات. لكنه يدرك أن الحكومة الأفغانية لا تملك الوسائل لتحقيق أهدافها منفردة، وأنها ستحتاج إلى الدعم المتواصل من المجتمع الدولي لسنوات عديدة مقبلة.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لسيادة القانون، ونحن ننظر حاليا في وسائل لزيادة مشاركتنا في ذلك القطاع. وقد عادت مؤخرا من أفغانستان بعثة الاتحاد الأوروبي لتقييم سيادة القانون والحكم الرشيد هناك، بما في ذلك جهاز الشرطة، وستكون استنتاجات البعثة هامة في تخطيط أولويات التشارك المستقبلي.

والاتحاد الأوروبي، من جهته، أنفق جماعيا ثلث مجموع المساعدة الإنمائية لأفغانستان خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦. وهو يهدف إلى زيادة مساعدته لأفغانستان في مكافحة المخدرات انسجاما مع الإجراءات ذات الصلة المتوقعة في خطة عمله لمكافحة المخدرات للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٢٥٠ مليون يورو بدءا من عام ٢٠٠٥، إلى جانب إيفاد مدربين إضافيين، ومرشدين وموظفين آخرين لدعم تطوير القدرة الأفغانية على مكافحة المخدرات. وبما أن نحو نصف القوة الدولية للمساعدة الأمنية قادم من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد ملتزم التزاما قويا بتحسين أمن أفغانستان بالتنسيق الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لاتفاق أفغانستان ويعتبره الإطار الرئيسي لإعادة إعمار أفغانستان واستقرارها بصورة أكثر تنسيقا حتى عام ٢٠١٠. وإننا ندعم الدور المركزي المتواصل للأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق، ودعم الحكومة الأفغانية وتشجيعها، فضلا عن دورها في رصد وتنسيق أنشطة المانحين من جانب المجتمع الدولي. وإعطاء دور أكبر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هو المدخل إلى تحسين تنسيق الأنشطة في مجالات الإدارة الرشيدة وسيادة القانون، وإعادة الإعمار والتنمية، فضلا عن تنسيق المساعدة الدولية. وسينسق الاتحاد الأوروبي على نحو وثيق أعماله وبرامجه مع الأمم المتحدة ووكالاتها ومع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

وختاما، أود أن أؤكد بقاء الاتحاد الأوروبي على التزامه بإعادة الإعمار الطويلة الأجل لأفغانستان. وإننا نواصل العمل بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية وشركائنا الدوليين لبناء أفغانستان ذات ازدهار واستقرار يواكبان آمال شعبها وقوته وصموده.

السيد جينبابيف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أدلي ببيان باسم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون: جمهورية كازاخستان، جمهورية الصين الشعبية، الجمهورية القيرغيزية، الاتحاد الروسي، جمهورية طاجيكستان، وجمهورية أوزبكستان.

تحتفظ هذه الدول بعلاقات ودية مع جارتها القريبة أفغانستان. وللحالة في أفغانستان أثر كبير على الاستقرار والأمن في منطقة يتزايد فيها نشاط منظمة شنغهاي للتعاون. وأعضاء منظمتنا يتابعون عن كثب التسوية السلمية وعملية إعادة الإعمار في أفغانستان، وهم يشعرون بالارتياح لأنه يمكن ملاحظة بعض التقدم. وعلى الصعيد السياسي، أقرت أفغانستان دستورا جديدا، وأجرت انتخابات رئاسية وبرلمانية، وأعادت إنشاء مؤسسات السلطة والإدارة العامتين، واضعة حجر الأساس للتنمية المتواصلة في البلاد. وفي المجال الاقتصادي، أثبتت القيادة الأفغانية التزامها بإعادة التأهيل بعد الحرب، معتمدة على المساعدة الدولية ومواردها الذاتية. وترحب منظمة شنغهاي للتعاون بتطلعات شعب أفغانستان وحكومتها إلى الإنعاش السلمي للأمة في أقرب وقت ممكن.

لكن أفغانستان لا تزال تواجه عددا كبيرا من المخاطر والتحديات. ويساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية بسبب العنف المتزايد في جميع أنحاء البلاد. فعنف الهجمات الإرهابية الأخيرة ونطاقها يشهدان على هشاشة الحالة السياسية في أفغانستان. وفي الآونة الأخيرة، زادت تشكيلات قتالية مسلحة من طالبان والقاعدة مواجهاتها مع الحكومة والوجود الدولي، مقوضة بذلك جهود المجتمع الدولي نحو تسوية ما بعد الصراع، وإعادة التأهيل الاقتصادي في أفغانستان. ويقلقنا بشكل خاص أن طالبان قد بدأت بإنشاء هيئات موازية لهيئات الحكومة والقضاء في عدد من الأقاليم.

والتهديد المتزايد من المتطرفين المتهورين يجعل من الملح بشكل خاص ضمان التقيد الصارم، بما في ذلك تقيد حكومة أفغانستان بنظام الجزاءات الذي استحدثه مجلس الأمن. ونوافق على أنه من المهم تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية، بغية تحقيق الاستقرار الطويل الأجل للحالة في البلاد. لكن تلك العملية ينبغي ألا تعمل ضد قرارات مجلس الأمن والهدف المتمثل في القضاء التام على خطر الإرهاب القائم ضمن الأراضي الأفغانية.

ويساورنا قلق بالغ لأن عددا من الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة الجزاءات الصادرة عن اللجنة التابعة لمجلس الأمن، التي أنشئت بموجب قرار المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩)، قد جرى استيعابهم في هيئات حكومية في أفغانستان، وإزاء محاولات الاستثناء من تلك القائمة لناشطين سابقين رفيعي المناصب في طالبان، ومرتبطين بجرائم خطيرة. والوضع غير المستقر إجمالا، ازداد تفاقما أيضا بتهديد المخدرات الحاد والدائم، الذي يؤثر على مكافحة الإرهاب وإصلاح الحكومة على السواء.

ومن المؤسف أن جهود المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها لم يكن لها الأثر المنشود. والشرط الهام لتحقيق تقدم ملموس في ذلك الاتجاه هو القضاء على قواعد إنتاج المخدرات ومصادرها في أفغانستان. ومن بواعث قلقنا، توقعات خبراء الأمم المتحدة بأن تكون محاصيل الخشخاش في أفغانستان هذه السنة أكبر بكثير مما كانت عليه في السنة الماضية. وبات في غاية الإلحاح تنفيذ تدابير شاملة لمكافحة نقل المخدرات من أفغانستان، بما في ذلك إقامة أحزمة أمنية لمكافحة المخدرات على امتداد الحدود الأفغانية وتعزيز الأحزمة القائمة.

وإننا راضون بنتائج المؤتمر الدولي باريس ”٢“ – موسكو ”١“ الذي عُقد في موسكو في ٢٦ – ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حول مكافحة نقل المخدرات الأفغانية. وقد قدم هذا المؤتمر إسهاما ملموسا في تعزيز عملية باريس وتشكيل ائتلاف من الدول لمكافحة تهديد المخدرات عبر الحدود من أفغانستان. ومن الضروري جدا ترجمة قرارات المؤتمر إلى أفعال في أسرع وقت ممكن.

وتتابع منظمة شنغهاي للتعاون سياسة تكثيف تعاونها المتعدد الأطراف مع أفغانستان، وقد أنشأت فريق اتصال لتعزيز ذلك التعاون. وتبقى أولويتنا تعزيز جميع أوجه تفاعلنا في مكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف والاتجار غير المشروع بالمخدرات. والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون متضررة مباشرة بهذه التحديات الصعبة؛ ولدينا الإرادة السياسية والقدرة على مواجهتها.

ومنظمتنا منفتحة أيضا على تعميق شراكتنا لمكافحة المخدرات مع الأطراف الفاعلة غير الإقليمية. وتحقيق السلام والأمن الدائمين والتقدم الاقتصادي في أفغانستان، يخدم مصالح الشعب الأفغاني والدول الأخرى في المنطقة والمجتمع الدولي برمته. وبدون مساعدة طويلة الأجل ودعم من الخارج، ستكون أفغانستان غير قادرة على حل مشاكلها الواسعة النطاق. ويجب على الأمم المتحدة أن تحافظ على دورها الريادي في تنسيق الجهود الدولية من أجل الاستقرار وإعادة التأهيل بعد الصراع، في أفغانستان، في ذلك ما بعد مرحلة بون.

وقدم أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون مساعدة مفيدة لأفغانستان. فعلى سبيل المثال، تعهدت الصين بتقديم ٨٠ مليون يوان على شكل هبات لأفغانستان، إضافة إلى تعهدها السابق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، الذي يجري تنفيذه. ومن عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥، قدمت لها روسيا ٢٠٠ مليون دولار على شكل هبات، لتطوير قدرة دفاعها الوطني. وفي هذا العام، وفي إطار نادي باريس، ألغى الاتحاد الروسي ١١,٢ مليون دولار من ديون أفغانستان. وما فتئ الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية يساعدان في بناء البنى التحتية للطاقة والطرق والأنفاق وشبكات الري والرعاية الصحية العامة؛ ويوفران المساعدة في المواد؛ ويدربان الدبلوماسيين ومسؤولي إدارة الاقتصاد والشرطة. وسيواصل أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون تقديم مساعدة واسعة النطاق للشعب الأفغاني من خلال قنوات عديدة.

وسيسهم استقرار الأوضاع في أفغانستان في عملية التكامل في المنطقة ويوفر لمنظمة شنغهاي للتعاون الفرصة للاستفادة استفادة كاملة من إمكانيتها في المساعدة على إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي لحكومة أفغانستان.

ونأمل أن ينجح المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان في الجهود المشتركة التي يبذلانها لتنفيذ برنامج إعادة إعمار أفغانستان الذي وُضع في ميثاق لندن وأيده مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، المعقود في سانت بيترسبرغ. ولتحقيق هذه الغاية سيكون من الضروري ضمان حل القضايا الأساسية في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان ومكافحة خطر المخدرات في إطار الوقت المحدد. ونفهم أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستنظم الرصد والتنسيق الصارمين لتنفيذ هذا الميثاق على نحو صحيح. ومشاركة جميع قطاعات المجتمع والمجموعات السياسية والعرقية والدينية في إقامة دولة ذات سيادة وفعالة في أفغانستان جزء لا يتجزأ من ضمان الاستقرار على الأجل الطويل في هذا البلد. ونؤيد مشروع قرار الجمعية العامة المتعلق بأفغانستان، الذي أعدته مجموعة كبيرة من المقدمين. ونأمل أن يسهم اعتماده بتوافق الآراء في تعزيز الجهود المتفق عليها التي يبذلها المجتمع الدولي في أفغانستان.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – وهي الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

نحن نؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وتأثيراتها على السلم والأمن الدوليين، ونؤيد أيضاً مشروع القرار المتعلق بأفغانستان. ونشكر ألمانيا على تنسيقها تنقيح مشروع القرار.

ونلاحظ أنه جرى إحراز شيء من التقدم في عملية التشكيل السياسي في أفغانستان. وقد اعتُمد الدستور

الجديد، وأُجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ويعزى أداء تلك المهام بدرجة كبيرة إلى الدعم الواسع والمتعدد الجوانب الذي قدمته الأمم المتحدة. ومن المهم الحفاظ على الدور التنسيقي للأمم المتحدة أثناء فترة ما بعد بون.

وفي نفس الوقت، تشعر الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بقلق نتيجة لاندلاع أعمال العنف والإرهاب مجدداً باستفزاز من طالبان والقاعدة. فتدهور الحالة الأمنية لا يؤدي إلى إبطاء في سرعة إعادة الإعمار في أفغانستان فحسب، بل يعرض للخطر أيضاً النتائج التي تحققت في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والزيادة الكبيرة في عدد الضحايا أثناء العمليات العسكرية، مقارنة بالعام الماضي، مدعاة لأسف شديد. وفي ذلك الصدد، من المهم ضمان تطبيق نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن تطبيقاً شاملاً.

إن إقامة دولة أفغانية مستقرة عامل أساسي في استقرار الوضع في البلد على الأجل الطويل. واستقرار نظام الدولة في أفغانستان أساس لعودة الحالة الأمنية إلى وضعها الطبيعي، ولنجاح الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ البرنامج الدولي لإعادة التأهيل الذي أقرته الأمم المتحدة.

والدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي مهتمة بتحقيق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في أفغانستان. فدولتان من الدول السبع الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – أوزبكستان وطاجيكستان – تجاوران أفغانستان من الجهة الشمالية. وهناك ٢٥ في المائة من منطقة الحدود الأفغانية تجاور الحدود الجنوبية لبلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وتسعى أنشطة منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى توفير الأمن في المنطقة التي تتحمل المسؤولية عنها. وللدفاع عن المصالح المشتركة والوطنية للدول الأعضاء، تعزز منظمة معاهدة الأمن الجماعي قدرتها على التصدي للتحديات والأخطار العالمية من قبيل الإرهاب الدولي والتطرف وتداول المخدرات غير المشروع.

ولذلك، يظل تكييف أفغانستان إحدى أولويات أنشطة منظمة معاهدة الأمن الجماعي. والمنظمة مستعدة للإسهام في حل المشاكل الأمنية، بتخفيف تبعاتها ومعالجة أسبابها الجذرية. ونعتقد أن إقامة تعاون إقليمي متعدد الجوانب عامل مهم في تعزيز إيجاد تسوية في أفغانستان. ويمكن أن يشتمل هذا التعاون الإقليمي على تعاون بين أفغانستان والبلدان المجاورة بشأن مجموعة واسعة من القضايا الأمنية والمشاريع الاقتصادية، وبشأن التصدي لخطر المخدرات. ولإقامة هذا التعاون، أنشئ فريق عامل معني بأفغانستان في إطار مجلس وزراء خارجية منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي قلقة من زيادة إنتاج المخدرات في أفغانستان. فالاتجار بالمخدرات من أفغانستان يشكل خطراً كبيراً يهدد الأمن الإقليمي والعالمي. وتأخذ منظمة معاهدة الأمن الجماعي على عاتقها التصدي للتحديات الناجمة عن الموقع الجغرافي لدولها الأعضاء، مع ما يترتب على هذا التصدي من مسؤوليات. ونرى أن مهمتنا تتمثل في وقف تدفق المخدرات بجميع الوسائل الممكنة، بتعاون وثيق مع أعضاء ائتلاف مكافحة المخدرات. ولا يمكن التصدي بفاعلية لمشكلة الجريمة الدولية في البيئة العصرية إلا بالجهود المشتركة لوكالات إنفاذ القانون التابعة لمختلف البلدان.

وآخر مثال على مشاركة الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مكافحة نشاط تهريب المخدرات التنفيذ الناجح للعملية الدولية الوقائية المعروفة باسم القناة ٢٠٠٦. فوكالات إنفاذ القانون التابعة للدول الأعضاء في

منظمة معاهدة الأمن الجماعي تنفذ عملية القناة بصورة منتظمة منذ عام ٢٠٠٣. وقد أنشئ مجلس التنسيق بين رؤساء الوكالات في عام ٢٠٠٤. وكفاءة جهود مكافحة المخدرات الجماعية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تزداد سنوياً.

وتهدف العملية إلى وقف تدفق المخدرات من أفغانستان إلى أراضي الدول المشاركة في العملية، كما تهدف إلى كشف وقمع تهريب مكونات إنتاج الهيروين إلى دول آسيا الوسطى وأفغانستان. وأسفرت عملية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ عن إزالة نحو خمسة أطنان من المخدرات من التداول غير المشروع. فضلاً عن ذلك، صودرت ٥٠٠ قطعة سلاح وأكثر من ٢٨ ٠٠٠ طلقة.

وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى توفير مساعدة شاملة لحكومة أفغانستان في القضاء على الأسباب الجذرية التي تعوق تحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل بعد الصراع في هذا البلد. وتملك الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي المعرفة والخبرة اللازمتين، ولديها الإمكانية الاقتصادية والتكنولوجية التي يمكن استغلالها بفعالية في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص، نشعر أن بوسع منظمة معاهدة الأمن الجماعي القيام بدور لا غنى عنه في تنفيذ مشاريع في إطار الاتفاق الخاص بأفغانستان. ونحن مستعدون أيضاً لتوفير نطاق واسع من المنتجات الرخيصة الجيدة النوعية والضرورية لتنفيذ المشاريع بنجاح، بما في ذلك تلبية الطلبات التي ستقدمها في المستقبل المنظمات الدولية المانحة إلى الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي تقوم بدور مسؤول في توفير الأمن في المنطقة.

والموقع الجغرافي للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – المجاور لأفغانستان من جهة وأوروبا من الجهة الأخرى – يوضح بجلاء دور المنظمة بوصفها عاملا مهما في استقرار المنطقة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان عناصر مهمة جدا – وهي مهمة قبل كل شيء للشعب الذي طالت معاناته في هذا البلد الفريد، كما أنها مهمة أيضا لباكستان، وفي الحقيقة للمجتمع الدولي.

قبل عامين، بدت آفاق النجاح في أفغانستان مشرقة. وفي الحقيقة، تم إنجاز الشيء الكثير: إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، واعتماد الدستور، ومعالم أخرى من عملية بون، وانتعاش النشاط الاقتصادي، وزيادة التجارة، وعودة العديد من اللاجئين. إلا أن التصورات بالنسبة لمستقبل أفغانستان اليوم أكثر قتامة إلى حد كبير.

فتقرير الأمين العام عن أفغانستان، الذي صدر في أيلول/سبتمبر، يحلل مختلف جوانب الحالة الراهنة في أفغانستان. ونتفق مع معظم ما ورد فيه من تحليل وتقييم.

واليوم، كما كان الحال في السنوات الـ ٢٦ الماضية من تاريخ أفغانستان، السلم والأمن هما القضية الأساسية. ويوجد ما يبرر القلق تجاه العنف المتزايد في جميع أنحاء البلد، لا سيما تجدد التمرد في جنوب وجنوب شرقي أفغانستان، واحتمال توسعه إلى أنحاء أخرى من البلد.

وتوجد أسباب متعددة ومتشابكة لانعدام الأمن والتمرد المتزايدين في أفغانستان: عدم وجود حكم رشيد وتفشي الفساد، الذي يغذيه جزئيا اقتصاد المخدرات؛ والتغريب السياسي في أجزاء واسعة من البلد، لا سيما في المقاطعات التي يشكل البشتون الأغلبية فيها؛ وانتعاش اقتصاد المخدرات مع ما يرتبط به من عصابات إجرامية، كثيرا ما تتقمص شخصية متمردي طالبان؛ وعودة طالبان إلى الظهور، لا سيما في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية؛ والفشل في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ومرة أخرى في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية على وجه الخصوص؛

والتأثير السلبي للعمليات العسكرية والجوية العشوائية وما ينتج عنها من خسائر مدنية عرضية.

ومن الضروري التركيز على معالجة كل سبب من أسباب التدهور في أفغانستان من خلال استراتيجية واضحة وشاملة.

ولباكستان مصلحة حيوية واستراتيجية في ضمان تحقيق السلام والاستقرار والتقدم في أفغانستان. وفي الحقيقة، مصيرا دولتينا صنوان لا ينفصلان. فانعدام الأمن في أفغانستان يؤدي إلى انعدام الأمن في مناطق حدودنا الغربية. وانعدام الأمن في أفغانستان يعوق هدفنا المتمثل في إقامة صلات تجارية وصلات في مجال الطاقة مع آسيا الوسطى وما بعدها. وباكستان لم تدخر ولن تدخر جهدا للإسهام في تحقيق الاستقرار والسلام في أفغانستان.

وقد التزمت باكستان بتقديم ٢٥٠ مليون دولار للمساعدة في تنمية أفغانستان أُنفق منها حتى الآن ١١٠ ملايين دولار. وازدادت تجارتنا الثنائية بمعدل أسّي، حيث تجاوزت ١,٤ بليون دولار في العام الماضي، وهي مستمرة في الازدياد. ويعمل أكثر من ٠٠٠ ٦٠ باكستاني في تنفيذ مختلف مشاريع التنمية في أفغانستان. ويلتحق الأفغان بمختلف معاهد التدريب في باكستان. ويتبادل قادتنا الزيارات بصورة متكررة. وكأخوة، كثيرا ما يتكلم أحدنا مع الآخر بصراحة وانفتاح، وسأفعل ذلك اليوم.

بديهي أنه توجد بعض الدوائر والبلدان في منطقتنا التي لا ترغب في رؤية إقامة علاقات صداقة وتعاون وثيقة بين باكستان وأفغانستان، وهي علاقات تمليها الجغرافيا والتاريخ والدين والأصل العرقي. وبالنسبة لهذه الدوائر والبلدان وغيرها، من المريح عَزوْ مشاكل أفغانستان الحالية إلى أسباب خارجية، لا سيما عودة طالبان إلى الظهور. دعوني أؤكد أن المشاكل داخل باكستان. فطالبان ظاهرة أفغانية. وينبغي أن تتحمل حكومة أفغانستان مسؤوليتها بدلا من لوم باكستان أو غيرها.

ويلاحظ تقرير الأمين العام في الفقرة ٥ صوابا أن أعمال التمرد يقوم بها ”أفغان يعملون من داخل الحدود الأفغانية“. وفي الفقرة ٦، يحدد خمسة ”مراكز قيادية بارزة“ للمتمردين، وجميعها داخل حدود أفغانستان. ووفقا للفقرة ٩، ”الجنود العاديون الذين تتشكل منهم قوات التمرد من الأفغان الذين جُنّدوا من داخل أفغانستان“.

بطبيعة الحال، يوجد بعض عناصر طالبان والمتعاطفون معهم الذين عبروا الحدود إلى باكستان بعد أحداث ٩ أيلول/سبتمبر والتدخل العسكري من جانب قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف في أفغانستان، واندمجوا مع ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني، مضى على وجودهم في باكستان ٢٥ عاما.

وقد بذلت باكستان كل جهد ممكن لمنع متشددي طالبان وغيرهم من الإرهابيين من اجتياز الحدود الجبلية التي يبلغ طولها ٨٠٠ ١ ميل. وقد قمنا بأكثر من ٨٠ عملية ضد المواقع المعروفة للإرهابيين والمتشددين. وفقدنا أكثر من ٦٠٠ شخص في هذه العمليات. ونشرت باكستان أكثر من ٠٠٠ ٨٠ جندي في مناطق حدودها وعلى طول هذه الحدود. وننسق العمليات مع قوات التحالف والقوات الأفغانية باستمرار، بما في ذلك من خلال اللجنة الثلاثية. واقترحنا بناء سياج وزرع ألغام في أجزاء مختارة من الحدود لمنع حركة الانتقال عبرها. وقد طلبنا منذ مدة طويلة معدات وقدرات فنية لتعزيز قدرتنا على الرصد والاكتشاف والاعتراض. ونحن على ثقة بأن هذه المعدات والقدرات الفنية ستقدم إلينا في نهاية المطاف.

لذلك، نحن مستاؤون من الإصرار على التشكيك في صدقنا ونوايانا. إن منع الإرهابيين أو متشددي طالبان من

الانتقال عبر الحدود مسؤولية مشتركة بين أفغانستان وباكستان وقوات التحالف. وفي حين أننا نشرنا ٠٠٠ ٨٠ جندي على الحدود، لم يقم الطرف الآخر بعملية انتشار مقابلة. ولباكستان ٩٧ مركزا عسكريا على الحدود، مقابل ثلاثة مراكز لمنظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، و ٢١ مركزا للجيش الأفغاني، يوجد فيها عدد قليل من الأفراد ومشكوك في قدرتها. ولذلك، لا تستطيع باكستان قبول تحمل ضبط هذه الحدود الطويلة والصعبة. وينبغي أن تتحمل قوات التحالف والقوات الأفغانية مسؤولية مساوية.

كما أن الحديث غير المحدد عن ''الملاذات الآمنة'' يتجاهل الواقع المتمثل في أن مساحات كبيرة من أراضي أفغانستان تقع خارج سيطرة الحكومة أو قوات التحالف وتمثل ملاذات آمنة للمتمردين. وينبغي أن يكون القضاء عليها أولوية لحكومة أفغانستان وقوات التحالف، بدلا من سعيهما لإيجاد عذر لعدم قدرتهما على ذلك، وتوجيه الاتهامات عبر الحدود.

ومن المؤكد أنه يوجد متشددون من طالبان ومتعاطفون معهم بين الملايين الثلاثة من اللاجئين الأفغان في باكستان. وقد اقترحنا نقل مخيمات اللاجئين القريبة من الحدود إلى الأراضي الأفغانية. ونحث حكومة أفغانستان على قبول هذا الاقتراح والتعاون في تنفيذه.

ونخطط أيضا لإعادة جميع اللاجئين الأفغان على مدى السنوات الثلاث القادمة. وينبغي أن يجنبنا هذا مشكلة الانتقال عبر الحدود والاتهامات بشأن الملاذات الآمنة ومجالس الشورى.

وتُعلمنا دروس التاريخ، لا سيما تاريخ أفغانستان، أن القوة العسكرية لا تحل مشاكل التغريب والتمرد. والاستراتيجية الشاملة، التي تضم عناصر عسكرية وسياسية واقتصادية، يمكن أن تكون أنجح. وهذا يتطلب عملية مصالحة وإعادة إعمار شاقة، لا سيما في المناطق المبتلاة بأعمال التمرد والعنف. ويتعين أن تتضمن عملية المصالحة فتح الأبواب للذين يشعرون بأنهم استبعدوا من المشاركة السياسية والسلطة والتقدم. وينبغي أن تضم عملية المصالحة وإعادة الإعمار زعماء العشائر وذوي النفوذ التقليديين الآخرين. وينبغي أن يكون الهدف تقوية صانعي السلام لإضعاف مثيري المشاكل.

ومن شأن وقف القتال في كل منطقة أن يمكّن من تنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية، لا سيما في جنوب وجنوب شرقي أفغانستان حيث لا يوجد أي نشاط إنمائي تقريبا حتى الآن. وقد اقترح الرئيس مُشرّف تنفيذ ''خطة مارشال'' للمنطقة بتكلفة تبلغ ٤-٥ بلايين دولار. وهذا جزء صغير من تكلفة العمليات العسكرية الحالية. وسيساعد تطوير البنى التحتية وإيجاد الوظائف وتوفير الخدمات على إنهاء جاذبية المعارضة والتمرد. والتنمية لا غنى عنها في معالجة المشاكل التي تواجه القضاء على زراعة الأفيون واقتصاد المخدرات، اللذين يغذيان الفساد والتمرد.

وقد اتبعت باكستان نهج المصالحة وإعادة الإعمار في الاتفاق الذي أبرمته مع زعماء القبائل في ولاية شمال وزيرستان الباكستانية. وأدى هذا الاتفاق إلى تراجع أعمال العنف والقتال. ولا يوجد أساس للادعاءات التي تصر على أنه أدى إلى زيادة أحداث العنف في أفغانستان. وعلى النقيض من ذلك، تبين إحصاءات ناتو أن حوادث العنف انخفضت منذ ذلك الوقت.

وننوي عقد اجتماعات لمجالس قبلية في أنحاء أخرى من مناطقنا الحدودية لإبرام اتفاقات سلام وتنمية مماثلة. ونعتقد أن هذه الاتفاقات يمكن استنساخها في الجانب الأفغاني، لا سيما في جنوب وجنوب شرقي أفغانستان،

لتعزيز هياكل القيادة القبلية والتقليدية، وإنهاء التغريب السياسي ووقف الأعمال القتالية وتشجيع إعادة الإعمار والتنمية. وقد لاحظنا أن قوات المملكة المتحدة أبرمت أيضا اتفاقا من هذا القبيل في موسى قالا، في أفغانستان. ويسعدنا أن هذا النهج لقي تأييدا في اجتماع القمة المعقود بين الرؤساء مُشرّف وكرزاي وبوش في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر الماضي.

وبعد خمس سنوات من تدخل التحالف عسكريا في أفغانستان، حان الوقت لإجراء استعراض شامل وموضوعي للحالة. إننا لا نشن حربا انتقامية في أفغانستان. وهدف المجتمع الدولي في أفغانستان استعادة السلام والاستقرار وتحقيق التقدم في دولة مزقها الصراع الذي استمر نحو ثلاثة عقود. ويجب أن نسعى لتحقيق النجاح في أفغانستان من خلال المصالحة وإعادة الإعمار، لا من خلال القنابل والرصاص.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان وتأثيراتها على السلم والأمن. ويسعد أيسلندا أن تكون مشاركا تقليديا في تقديم مشروع القرار المتعلق بأفغانستان. ونشكر ألمانيا على إعدادها وتيسيرها صياغة القرار.

في اليوم التاسع عشر من هذا الشهر، تحتفل أفغانستان والسويد وأيسلندا بالذكرى السنوية الستين لانضمامها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ بوصفها أول ثلاثة أعضاء جدد ينضمون إلى المنظمة بعد تأسيسها. ونعي تماما هذه الصلة الوثيقة والتاريخية، وإن كنا جغرافيا بعيدين جدا بعضنا عن بعض.

لقد انقضت الآن خمس سنوات منذ إسقاط نظام طالبان، الذي حكم بالاستبداد والاضطهاد وسمح باستخدام أفغانستان كقاعدة لتصدير الإرهاب. ومنذ ذلك الوقت، ساعد المجتمع الدولي شعب أفغانستان على التصدي للتحديات التي تواجهها الأمة. وقد أُحرز قدر كبير من التقدم نحو بناء دولة ديمقراطية في أفغانستان، ونحو إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية في البلاد. وتعمل الجمعية الوطنية بفاعلية، كما تعمل الآن مجالس مقاطعات في جميع المقاطعات الأفغانية الـ ٣٤.

ولكن، كما نسمع، لا تزال توجد تحديات خطيرة في أفغانستان، وبعضها حرج. وزيادة العنف تهديد رئيسي لاستقرار البلد، كما أن له تأثيرات خطيرة على حالة حقوق الإنسان. وزيادة زراعة الأفيون مقلقة جدا وتشكل تهديدا متزايدا للأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي وفعالية الحكومة.

وبالمثل، يحدد الأمين العام الفساد بأنه تهديد لتحول أفغانستان. وفي الحقيقة، الفساد إحدى العقبات الكبرى أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو يقوض التنمية بتشويه سيادة القانون وإضعاف الأسس المؤسسية التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي. ولذلك، تود أيسلندا أن تردد عبارات التشجيع للحكومة الأفغانية، الواردة في مشروع القرار المعروض علينا، على

> ”أن تواصل بنشاط جهودها الرامية إلى إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية على جميع مستويات الحكومة تتولى قيادة مكافحة الفساد وفقا لاتفاق أفغانستان“ (A/61/L.25، الفقرة ٢٦).

إننا ندرك أن طبيعة الصلة القائمة بين هذه التحديات والتقدم المستدام تتمثل في دعم أحدهما الآخر. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به البلدان المجاورة لأفغانستان في التصدي للعديد من هذه القضايا الصعبة التي تواجهها أفغانستان، وذلك كما قال قبل قليل زميلي من باكستان، من بين آخرين.

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أود أن أعرب عن تأييد أيسلندا للبيان الذي أدلى به زميلنا من فنلندا قبل دقائق قليلة عن الدور الأقوى الذي ستقوم به هذه البعثة في إيجاد حلول سياسية وإقليمية للتحديات التي تواجه أفغانستان. إضافة إلى ذلك، أود أن أردد ما قاله زميلي من ألمانيا في وقت سابق من هذا الصباح أننا ينبغي ألا نبالغ فيما أنجز حتى الآن ولا أن نقلل من شأن التحديات الخطيرة التي تنتظر أفغانستان.

الملاحة الجوية الآمنة والنقل الجوي الآمن ضروريان للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ولرحلات الطيران التي تقل الحجاج الأفغان، وكذلك للمعونة الإنسانية وأعمال الإعمار في المنطقة. وقد دعمت أيسلندا أعمال الإعمار في قطاع الطيران في أفغانستان سواء بتقديم الخبراء والموظفين في المطار الدولي في كابل، أو بإعداد خطة انتقالية للمطار. وهدف الخطة يكمن في تدريب الموظفين المحليين وتهيئة مرافق كافية لجعل خدمات الطيران في المطار ترتقي إلى مصاف المعايير الدولية.

وشاركت أيسلندا أيضا في إعمار المقاطعات في مقاطعة غور، أفقر منطقة في أفغانستان، حيث يقيم فريق من المراقبين ومسؤول متخصص بالتنمية. ومؤخرا نظم خبراء من أيسلندا دورة تدريبية في المنطقة استغرقت أسبوعين للقابلات والمساعِدات التقليديات أثناء الولادة، لأن معدل الوفيات بين الأمهات والأطفال ما زال عاليا جدا في أفغانستان. ويسرني أيضا أن أعلن أن أيسلندا ستتبرع للصندوق الاستئماني للقانون والنظام المخصص لأفغانستان والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أخيرا، تظل الأعمال الضرورية لبناء الأمة وإعمار أفغانستان مستمرة. والقائمة الطويلة بمقدمي مشروع القرار المعروض علينا شهادة على التزام وتضامن المجتمع الدولي تجاه حكومة أفغانستان وشعبها. وأيسلندا ستواصل الالتزام بتقديم مساهمتها في استتباب الأمن في أفغانستان وفي تعمير البلد.

السيد النعيمي (الكويت): يود وفد بلادي أن يتوجه إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، بالشكر والتقدير على التقرير الصادر في الوثيقة A/61/326 الذي استعرض فيه بشكل مفصل الجهود التي تبذلها المنظمة وموظفوها لأداء المهام الإنسانية الموكلة إليهم بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

كما أود أن أرحّب بجهود ممثل الأمين العام في أفغانستان، السيد توم كنيغس والإسهام بإعادة الإعمار واستتباب الأمن والاستقرار، وبجهود مجلس الأمن في دعم الحكومة الأفغانية والتصدي للمصاعب التي تواجهها، حيث قام مؤخرا بإرسال بعثة لاستعراض التقدم المحرز في مكافحة المخدرات، ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير الشرعية وتسريحها وإعادة إدماجها وتفكيكها، وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح القطاع العام، والجهاز القضائي والمسائل المتعلقة بسيادة القانون، وتقييم جهود إرساء الاستقرار بعد فترة شهدت تصاعد المواجهات مع مقاتلي حركة طالبان.

لقد أدت الحروب المتكررة على مدى أكثر من عقدين من الزمان إلى إلحاق أضرار جسيمة في جميع جوانب الحياة في أفغانستان. فقد تسببت في خسائر بشرية فادحة وألحقت الدمار في البنية الأساسية المرتبطة بخدمات الماء والكهرباء، والنقل والاتصالات وخدمات التعليم، والصحة، وأدت إلى انهيار النظام المالي والمصرفي، إضافة إلى تدهور البنية الأساسية المتعلقة بنشاط الزراعة، الأمر الذي أدى إلى نقص شديد في مصادر الغذاء الأساسي للسكان. ولذلك فإن مسألة تنفيذ جميع البرامج المعنية بإعادة الإعمار تعتبر في غاية الأهمية، حيث أن ذلك سيساهم في توفير متطلبات الحياة الأساسية، الأمر الذي يسمح بإعادة توطين اللاجئين

والمهجّرين في مدنهم وقراهم، ويدفع باتجاه دعم الجهود الرامية لتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان بشكل خاص، وفي البلدان المجاورة لها بشكل عام.

تود دولة الكويت التأكيد على أهمية محافظة المجتمع الدولي على درجة عالية من الالتزام بمساعدة أفغانستان في مواجهة التحديات المتبقية أمامها، وعلى وجه الخصوص في مجال الأمن وذلك من خلال مكافحة الأعمال الإرهابية، وتسليم مرتكبيها للعدالة. وتدين الكويت بشكل قاطع جميع الهجمات الإرهابية في أفغانستان.

ونشارك الأمين العام مخاوفه تجاه أعمال التمرّد العنيفة التي اجتاحت ثلثي البلاد، مما يشكل تهديدا خطيرا للمرحلة الانتقالية السياسية. لذا لا بد من التصدي لمراكز قيادة المتمردين من خلال اتخاذ تدابير صارمة ومشددة لإنفاذ القانون. كما يجب تعزيز قدرة الحكومة على إيصال الخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات الأساسية وتوفير التنمية لمعالجة الإحباط المتزايد إزاء تباطؤ خُطى التغيير في حياة السكان المدنيين.

وترحب دولة الكويت بتوسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية وامتدادها إلى جنوب أفغانستان، وتحث الدول الأعضاء على مواصلة دعمها في تعزيز هذه القوة لتشمل جميع أنحاء البلاد.

كما تدعم جهود الحكومة الأفغانية في مكافحة المخدرات. وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم برامج استئصال زراعة الأفيون. كما تدعو إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزما ضد المزارعين والمهاجرين والسلطات التي تحميهم، ووضع استراتيجية للتنمية الريفية الزراعية تكون أكثر فاعلية.

لقد قدمت دولة الكويت مساهمات لإعادة الإعمار وبناء البنية التحتية في أفغانستان، حيث قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بتقديم قرض بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي، تنفيذا لما تعهدت به في مؤتمر الدول المانحة، الذي عُقد في العاصمة اليابانية – طوكيو، منها ١٥ مليون دولار لمشروع إعادة إعمار طريق قندهار – سبين بولداك، و ١٥ مليون دولار لصالح الصندوق الاستئماني لإعادة بناء أفغانستان.

كما قامت جمعية الهلال الأحمر الكويتية بتقديم مبالغ نقدية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى يومنا هذا بما يتجاوز ٦,٥ مليون دولار أمريكي. وتقوم الجمعيات واللجان الخيرية المختلفة بمواصلة تقديم المساعدات.

في الختام، نتمنى أن تستمر المنظمة الدولية في مواصلة جهودها وتقديم العون للحكومة الأفغانية لتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان، الأمر الذي سينعكس إيجابا على المحيط الإقليمي لهذا البلد ويمكّنه من معاودة دوره الطبيعي في المجتمع الدولي.

السيد دانيش – يزدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقاريره الشاملة والقيّمة التي قدمها خلال العام المنصرم بشأن التطورات في أفغانستان. وتستحق جهود وتفاني الأمين العام وممثله الخاص في أفغانستان، السيد توم كونيغز، فضلا عن زملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، إعجابنا ودعمنا العميقين.

لقد أتاحت التطورات في أفغانستان في السنوات العديدة الماضية أساسا للتفاؤل، إذ نجح شعب وحكومة أفغانستان بالوفاء بكل ما حدده اتفاق بون من معالم. فهما تابعا الانتقال السياسي لغاية اكتماله في كانون الأول/ديسمبر، عندما اختتما عملية الانتخابات العامة بافتتاح الجمعية الوطنية الأفغانية. وعلى الرغم من جسامة المهمة، أحرز الشعب الأفغاني وقيادة الرئيس كرزاي بمساعدة دولية وإقليمية، تقدما كبيرا نحو إعادة تأهيل الهياكل الأساسية المطلوبة لدعم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من التطورات المشجعة التي حدثت منذ عام ٢٠٠١، شكلت عقبات شتى، وخاصة التحديات الهائلة التي يسببها الإرهاب والتمرد العنيف المقترنين بتفشي اقتصاد المخدرات، خليطا هائلا من التحديات بوجه إعادة إعمار البلد على الصعيدين السياسي والاقتصادي. والميل نحو عدم الاستقرار، الذي يتسم بتصاعد الأنشطة الإرهابية والعنف التي يرتكبها الطالبان والقاعدة في أجزاء معينة من أفغانستان، والزيادة المذهلة في وجود المخدرات، مع ما نجم عن ذلك من انعدام الأمن والعنف، يهددان بعرقلة عودة البلد إلى السلم والاستقرار.

وفي ذلك الصدد، فإن الزيادة التي شهدها هذا العام في تساقط الضحايا بنسبة ثلاثة إلى أربعة أمثال، كما أشار إلى ذلك الأمين ا لعام في تقريره الأخير، زيادة مدهشة. وبالمثل، فمن دواعي القلق العدد المتزايد للحوادث الأمنية، وخاصة العدد المرتفع للهجمات الانتحارية، وتأثيرها على التطورات الإقليمية المتعلقة بأفغانستان. وتدين جمهورية إيران الإسلامية الأعمال الإرهابية المستمرة التي يجري ارتكابها في أفغانستان، وتقدم كامل دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية من أجل تحسين الحالة الأمنية في البلد.

ولئن كان من دواعي السرور أن بقية البلد، بما في ذلك منطقة غرب أفغانستان المتاخمة لإيران، تتمتع بالأمن، لا يساورنا شك في أن الأنشطة الإرهابية وانعدام الأمن – على الرغم من اقتصار ذلك على ثلث البلد – يشكلان تهديدا خطيرا للتحول السياسي في جميع أرجاء البلد ويعرضان إنجازات عملية بون للخطر. ولذا، نتفق مع الأمين العام على أنه من المطلوب أن يبذل الأفغان والمجتمع الدولي مزيدا من الجهود من أجل استقرار البلد وعكس اتجاهه صوب المزيد من انعدام الأمن.

وفي رأينا، يشكل تعزيز قدرة قوات الشرطة والجيش الأفغانية أشد الاستجابات فعالية لتصاعد النشاطات الإرهابية والعنف في أجزاء معينة من أفغانستان. وفي ذلك الصدد، من الحتمي ألا يدخر أعضاء المجتمع الدولي جهدا في تمكين الأفغان من التصدي لمشاكلهم الخاصة بهم، عن طريق جملة أمور منها، تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين وتعجيل تدريب قوات الشرطة والجيش الأفغانية. وإذا تم التصدي لقضايا من قبيل ضعف تجهيز القوات بالمعدات والأسلحة والغذاء والاتصالات والإقامة، كما أشار إلى ذلك الأمين العام، فإننا نعتقد أن قوات الجيش الأفغاني ستصبح في أفضل وضع يسمح لها بالتصدي للتمرد المستفحل.

وفي غضون ذلك، نعتقد أنه في مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن في أفغانستان، ينبغي تفادي أية أعمال – بما فيها إجراء اتصالات ومحادثات مع أولئك المسؤولين عن انعدام الأمن والتخريب التي يمكن تفسيرها على أنها مكافأة للإرهابيين والمجرمين.

ونحن، بوصفنا بلدا مجاورا لأفغانستان، نشعر ببالغ القلق من جرّاء زيادة زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان. ووفقا لنتائج الاستقصاء المتعلق بالأفيون الذي أجرته وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي أعلن عنها بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ازداد إنتاج الأفيون من ١٨٠ طنا عام ٢٠٠١ و ١٠٠ ٤ عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٠ ٦ طن هذا العام. ونتيجة لذلك، فإن أفغانستان توفر الآن ٩٢ في المائة من الإمداد العالمي من الأفيون ومشتقاته، وخاصة الهيروين. ونكرر كذلك القلق الذي أعرب عنه تقرير الأمين العام بشأن زيادة عدد المقاطعات الأفغانية التي يزرع فيها خشخاش الأفيون من ١٥ إلى ٢٠ مقاطعة في أواخر التسعينات، إلى ٢٥–٣٠ مقاطعة من أصل ٣٤ مقاطعة حاليا في أفغانستان.

وبلا ريب فإن الإرهاب، وانعدام الأمن والاتجار بالمخدرات في أفغانستان أمور تعزز بعضها بعضا، وأن المجموعات الإرهابية من بين كبار المستفيدين من أموال

المخدرات. ولذلك، فمن الحتمي ومما لا غنى عنه لأعضاء المجتمع الدولي، وخاصة لأولئك الذين يمثلون الطرف المتلقي لتجارة المخدرات، أن يعدلوا استراتيجياتهم المخصصة لمكافحة المخدرات وفقا لذلك. وبنفس الأهمية، لا بد للمجتمع الدولي من تقديم المساعدات إلى الحكومة الأفغانية في تنفيذ سياستها الوطنية لمكافحة المخدرات، عن طريق جملة أمور منها، بناء المؤسسات والقضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير الشرعية، وتقليل الطلب عليه، والاستعاضة عنه بمحاصيل أخرى، وترسيخ إنفاذ القانون وتعزيز مصادر الرزق البديلة.

وحيث أن مكافحة المخدرات أكثر فعالية وأقل تكلفة على امتداد الحدود الأفغانية، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها الدول المجاورة لأفغانستان وتلك الواقعة على طرق الاتجار من أجل كبح تدفق المخدرات بصورة غير قانونية.

وكما هو معروف جيدا، فإن جمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، شنّت حربا ذات تكلفة عالية على المتاجرين بالمخدرات المدججين بالسلاح في العقود الأخيرة، وهي مستعدة لمواصلة تلك الحرب. ولكي يتسنى لإيران أن تعزز معركتها الضروس ضد المتاجرين بالمخدرات، فإن الدعم الدولي، ولا سيما تعاون دول الجوار، لا غنى عنه.

وبالنظر إلى التحديات الهائلة التي تواجهها أفغانستان، فمن الحتمي أن يواصل المجتمع الدولي التزامه على المدى البعيد بمساعدة الأفغان في جهودهم الرامية إلى إعادة تأهيل بلدهم. وفي ذلك الصدد، لا يزال الاتفاق الخاص بأفغانستان يشكل أفضل إطار استراتيجي للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وحكومتي، بوصفها عضوا في المجلس المشترك للتنسيق والرصد، على أهبة الاستعداد للمشاركة في نجاح تلك المبادرة وتحقيقها تحقيقا كاملا.

ويؤكد وفدي كذلك مجددا على الدور المركزي للأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك تنسيق الجهود من أجل تنفيذ اتفاق أفغانستان. وفي حين نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجتمع الدولي، بما في ذلك فتحها مكاتب دون إقليمية على صعيد المقاطعات على الرغم من تزايد مصادر القلق الأمنية، فإننا نرحب بنية الأمم المتحدة توسيع نطاق أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وإلى سبعة أماكن إضافية عبر البلد. ونسلم بأن التوسيع يرسل رسالة واضحة إلى الأفغان مفادها أن الأمم المتحدة ستستمر في مساعدة حكومتهم على تحسين تقديم الخدمات، حتى في أجزاء البلد التي تتضرر بذلك التمرد.

وبالنظر إلى أهمية التعاون الإقليمي الذي يستهدف مساعدة الأفغان على مواجهة انعدام الأمن المتزايد، نتطلع مع الأمل إلى عدة خطوات إيجابية تم اتخاذها في الأشهر العديدة الماضية بهدف تعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها بغية التصدي على نحو أشد لأخطار انعدام الأمن والإرهاب في الجنوب، والجنوب الشرقي وشرق أفغانستان. وفي ذلك السياق، ما برح بلدي في طليعة الجهود المبذولة الرامية إلى تعزيز الحوار الإقليمي من أجل مكافحة الإرهاب، والتطرف، والاتجار بالمخدرات وتعزيز التعاون بشأن قضايا اللاجئين.

ولا نزال نراهن بالكثير على نجاح الشعب الأفغاني، ولذلك ما فتئنا نتعاون معه ومع ممثليه بلا تحفظ عبر هذه العملية. ومن أصل ٥٦٠ مليون دولار تعهدت بها إيران لمساعدة إعادة الإعمار في أفغانستان، في مؤتمر طوكيو – وكان أكبر مبلغ تعهدت به جهة مانحة بالنسبة إلى دخل الفرد أنفقنا إلى الآن ٢٧٠ مليون دولار على مشاريع متفق عليها ثنائيا، في مجالات البنية التحتية والخدمات الفنية والتعليمية، وغيرها من المساعدات المالية والعينية.

وأثناء آخر زيارة قام بها رئيس أفغانستان، كرزاي، في أيار/مايو الماضي، على رأس تسعة وزراء والعديد من حكام الولايات، اجتمع مع مسؤولين إيرانيين كبار وناقش مسألة تعزيز العلاقات في مجالات الاهتمام المشترك. وتم، أثناء هذه الزيارة، توقيع سبعة اتفاقات ومذكرات تفاهم على تبادل الأسرى وتسليم المجرمين وتعزيز الاستثمار وإنشاء سكة حديد خواف – هيرات، فضلا عن التعاون في المجالات الثقافية والقضائية والاقتصادية.

وقد أكد البلدان كلاهما ضرورة مزيد من التعاون في مجال تأمين العودة الطوعية للاجئين الأفغان من إيران بمساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. والحكومة الإيرانية، التي استضافت نحو ٣ ملايين لاجئ أفغاني لمدة تناهز ثلاثة عقود متكبدة تكاليف جسيمة في هذه العملية، تتوقع مزيدا من التعاون من المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية في عملية عودة اللاجئين الطوعية إلى وطنهم. وبالرغم من بعض الإجراءات المتخذة في السنوات القليلة الماضية، لم تحرز هذه العملية بعد تقدما يدعو إلى الارتياح.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعبر عن تقديرنا للوفد الألماني على العمل المتميز في إعداد مشروع القرار A/61/L.25 ووضع اللمسات الأخيرة عليه.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بمشروع القرار A/61/L.25، الخاص بأفغانستان وقد سرنا أننا شاركنا بروح تعاونية وجماعية في إعداد مشروع القرار هذا، كما يسرنا أن نعو إلى اعتماده. وتقدر كندا أيضا هذه الفرصة المتاحة لها، لمخاطبة الجمعية العامة عن الحالة في أفغانستان.

لقد انضممنا إلى ٣٦ دولة أخرى في بعثة أذنت بها الأمم المتحدة، برئاسة منظمة حلف شمال الأطلسي، وبذلنا معها الجهود لتحقيق الاستقرار في البلد. ونحن من بين ٦٠ بلدا يُسهم في تنمية أفغانستان وإعادة إعمارها.

وهناك، على الخطوط الأمامية، دبلوماسيون كنديون وممثلون عن وكالتنا للتنمية الدولية وعناصر من الشرطة المدنية و ٢ ٥٠٠ فرد من قواتنا العسكرية، يقومون بعمل أساسي في سبيل مستقبل أفغانستان. ونحن الجهة الثنائية الخامسة المانحة من حيث حجم الإسهام، وقد التزمنا ببليون دولار على مدى ١٠ سنوات لإعادة إعمار البلد وتنميته. ونؤمن إيمانا وطيدا بأن معنى الفاعل العالمي المسؤول هو العمل الحازم في الميدان.

ولقد شهدنا، منذ العام الماضي، دلائل تقدم هامة في أفغانستان. وشهد شهر كانون الثاني/يناير انتهاء عملية بون بنجاح، بما يشمل اعتماد أفغانستان دستورها الجديد عام ٢٠٠٢ وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وفي المقاطعات على نطاق البلد، في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥. ووافقت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على اتفاق أفغانستان، وهو استراتيجية مشتركة لخمس سنين، تشمل الأمن والحكم ومعالم أهداف التنمية. وعلاوة على ذلك، أعدت الحكومة الأفغانية خطة عمل، هي الاستراتيجية المؤقتة للتنمية الوطنية في أفغانستان، لتحقيق تلك الأهداف.

ونحن نرى في كل أنحاء أفغانستان تقدما هاما في مجال بروز مؤسسات الحكم إلى حيز الوجود، بما في ذلك البرلمان والمحكمة العليا ولجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة، مما يوفر للأفغان أسس الدولة. ويعكس كل من دلائل التقدم هذه – وكان يصعب تصورها قبل بضع سنوات – إرادة الشعب الأفغاني وجَلَده، فضلا عن التزام ثابت للمجتمع الدولي وعمله بتصميم. وهذا التقدم مشجع، لكنه ليس إلا البداية.

ونشكر الأمين العام على أحدث تقاريره عهدا عن الحالة في أفغانستان (A/61/326) ونرحب بتقييمه الصريح والشفاف للتحديات الأمنية الناشئة في مقاطعات أفغانستان الجنوبية والشرقية. وكما لاحظ تقرير الأمين العام، توصلنا إلى أفغانستان التي تقف أمام مفترق طرق. وللتغلب على هذه التحديات المتعاظمة، يجب على حكومة أفغانستان وشركائها الإقليميين وسائر المجتمع الدولي مضاعفة جهودهم الجماعية لتحقيق استقرار أفغانستان ودعم انتقالها الديمقراطي.

(تكلم بالانكليزية)

ويمكننا جميعا أن نفعل المزيد، ويجب علينا جميعا أن نفعل المزيد. فأولا وقبل كل شيء، يجب على حكومة أفغانستان أن تسير في الطليعة وتقود المسيرة بأن تكون مثالا. وقد أبرز الأمين العام، في تقريره الأخير، فساد الحكومة، خاصة في نطاق الشرطة والسلطة القضائية، فساد هو من المظالم الرئيسية التي تدفع إلى التمرد. لا مجال للفساد ما بين مؤسسات الحكم الوطنية في أفغانستان أو الإقليمية والمحلية.

ويتوقع الشعب الأفغاني – وهو يستحق – حكومة فعالة ومسؤولة وشفافة. ولن يدعم الشعب حكومة لا تدعمه. ولا يمكن إلا لحكم رشيد تهيئة الظروف اللازمة لاستتباب الأمن وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتشجيع التنمية الاقتصادية. ومع أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين فعله، نرحب بآخر ما بذلته حكومة أفغانستان من جهود لمعالجة الفساد، ونحن على استعداد لدعم عملها.

وعلى البلدان المجاورة لأفغانستان أن تؤدي دورا هاما. فالفقر وعدم الاستقرار لا يعرفان حدودا. أن للعمل والتعاون الإقليمي الرفيع المستوى على كل المستويات أهمية حاسمة للتصدي للإرهاب العابر للحدود الوطنية وتجارة المخدرات ومسائل اللاجئين الملحة. وكندا تدعو دول المنطقة، بما في ذلك أقرب جاراتها، إلى الارتقاء بالجهود الرامية إلى منع تنقل المتمردين عبر الحدود والحد من تجارة المخدرات المزدهرة والعثور على حلول مؤقتة للاجئين الأفغان داخل حدودها. ويجب أن تقف أفغانستان والدول المجاورة لها جنبا إلى جنب، لما فيه أمن الجميع وازدهارهم.

وفي ذلك الصدد، نرحب بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني المعني بأفغانستان، الذي عُقد في نيودلهي، بالهند، قبل أسبوعين. فلا يمكن إلا للتعاون الإقليمي شق الطرق وبناء الشرايين الإقليمية التي تربط أفغانستان بشبكات التجارة الإقليمية. ولا يمكن لغير التعاون الإقليمي تسهيل توليد الطاقة والتجارة عبر القارة. ولا يمكن لغير التعاون الإقليمي أن يتيح تبادل الموارد والأشخاص والأفكار اللازمة لنمو القطاع الخاص. وليس في العالم من دولة مستقلة يمكن أن تزدهر من دول بلوغ هذه الدرجة من التعاون والدعم.

وعلى المجتمع الدولي – بما فيه كندا – بذل مزيد من الجهد. وينبغي للأمم المتحدة، باعتبارها الممثل الأول للمجتمع الدولي المسؤول عن تنفيذ الاتفاق، أن تظل محور هذه الجهود. وتمثل أفغانستان أكبر بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة. ونجاح البعثة ضروري لكفالة سلامة أبناء الشعب الأفغاني، وتوفير سبل كسب الرزق لهم، وضمان مستقبلهم. ولذلك، يجب أن نوفر للأمم المتحدة – من نيويورك إلى كابل وقندهار، وما ورائهما – ما يلزمها من دعم، وقدرات، ومجال، لإظهار ريادتها، والنهوض بدورها التنسيقي الذي لا غنى عنه.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن استراليا ملتزمة بالعمل مع شعب وحكومة أفغانستان، ومع المجتمع الدولي، للإسهام في بناء مستقبل ملؤه الأمن والديمقراطية لذلك البلد. وهذه ليست بالمهمة السهلة وستتطلب التزاما طويل الأجل من المجتمع الدولي. كما ستحتاج أيضا إلى قيادة قوية من حكومة كرزاي.

وتشدد أستراليا على أهمية إعادة الإعمار والتنمية لمساعدة أفغانستان على إعادة بناء بنيتها التحتية المدمرة، والتغلب على المشاكل التي تتجلى في مؤشراتها الاجتماعية الخطيرة، مثل متوسط العمر المتوقع الذي لا يتجاوز ٤٦ سنة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة المروع، وهو من أدنى المعدلات في العالم. وذلك أمر أساسي للحصول على تأييد السكان الأفغان الذين يعانون منذ أمد طويل. ومرة أخرى، سيتطلب ذلك من المجتمع الدولي التحلي بسعة الحيلة والمقدرة على التحمل. كما أن اضطلاع حكومة أفغانستان بدور ريادي سيكون عنصرا ضروريا أيضا.

ومكافحة المخدرات مسألة أساسية لعمل المجتمع الدولي في أفغانستان، ونحن ندعو إلى اتخاذ إجراء فعال، على الصعيدين الدولي والمحلي، لمكافحة التزايد الأخير في زراعة المخدرات، وإنتاجها، والاتجار بها، على النحو المبين في الدراسة الاستقصائية بشأن الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠٠٦ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وإننا نشدد على أهمية بناء المؤسسات في أفغانستان، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات فيه. وعلينا أيضا تعزيز المجتمع المدني ومؤسسات الحكم السليم. وهذه متطلبات جوهرية لتثبيت الاستقرار على الأمد الطويل في أفغانستان، وهي تتعلق بمجالات يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يطبق بصورة مجدية الدروس التي استخلصها من تجاربه في مناطق أخرى.

ويتمثل العامل الحاسم الثاني لكفالة إحلال السلام في أفغانستان في الدور الذي يضطلع به جيران أفغانستان، بما فيه محاربة الطالبان والقاعدة وغيرهما من العناصر المتطرفة. ونحث جميع الدول في منطقة أفغانستان على التعاون مع الحكومة في كابل وباقي المجتمع الدولي، بغية بناء أفغانستان قوية وموحدة وديمقراطية.

وهناك تحديات كبيرة تتطلب مواصلة ما أظهره المجتمع الدولي من تعاون وثيق منذ الإطاحة بنظام الطالبان عام ٢٠٠١، من خلال اتفاق بون، ومؤخرا، باعتماد اتفاق أفغانستان لعام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من التحديات، تمثل أفغانستان نموذجا بارزا للتعاون الواسع النطاق بين أعضاء المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلم والأمن. وتتكون القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان من نحو ٣٢ ٠٠٠ جندي ينتمون إلى ٣٧ بلدا. وقد ظلت الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، تشارك في العمل في أفغانستان، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) والقرارات اللاحقة، والتزام العاملين في الميدان يستحق إشادة خاصة.

وتسهم أستراليا في الجهد العسكري الدولي في أفغانستان. وقد نشرنا فريق عمل معني بإعادة الإعمار يتكون من ٣٧٠ جندي تقريبا، في إطار مهمة فريق إعادة إعمار المقاطعات الذي تقوده هولندا في مقاطعة أروزغان، التي استمرت لسنتين تحت إشراف القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

ولدينا طائرتان عموديتان من طراز شينوك، تدعمان ١١٠ من الجنود الإضافيين، وتقومان برحلات الإجلاء الطبي التي تمس الحاجة إليها، وتوفران النقل الجوي والدعم اللوجستي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وأسهمنا بقوات خاصة في العمليات العسكرية للتحالف في أفغانستان في مناسبتين منذ عام ٢٠٠١. وأوفينا بشكل كامل بالتزامها تقديم معونة قدرها ١١٠ مليون دولار. وفي مؤتمر لندن عام ٢٠٠٦، التزمت استراليا بتقديم مبلغ إضافي قدره ٥٥ مليون دولار على شكل مساعدة إنمائية إلى أفغانستان حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كجزء من مساعدة إنمائية قدرها ١٥٠ مليون دولار، وهو مبلغ ذو دلالة، خلال السنوات الخمس القادمة. كما أننا فتحنا مؤخرا أول سفارة استرالية في كابل.

إن شعب أفغانستان يعمل من أجل تحقيق الاستقرار، والسلام، والديمقراطية، بعد سنوات عديدة من العنف، والتطرف، والدمار. والطريق أمامنا سيكون طويلا وشاقا. غير أن شعب أفغانستان لن يواجه تلك التحديات وحيدا. وأستراليا، على غرار عدد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، تدرك أننا بعملنا على تعزيز الأمن وبناء مستقبل اقتصادي لأفغانستان، لا نعبر عن تضامننا مع الشعب الأفغاني فحسب، بل نسهم أيضا في سلمنا وأمننا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على ما يبذلانه من جهود مشتركة لتحقيق السلم والتنمية في أفغانستان. وبالفعل، ما انفكت أفغانستان، بعد تكليل عملية بون بالنجاح في العام الماضي، تحرز تقدما مطردا صوب السلم وإعادة الإعمار.

ويرحب ولد بلدي بكل التطورات الإيجابية التي تحققت في ذلك الاتجاه. فقد شرعت الجمعية الوطنية الأفغانية ومجالس المقاطعات في مباشرة عملها على النحو المناسب. وإصلاح القطاع الأمني جار فعلا. وتمت عملية إعادة إدماج المحاربين القدامي، بينما انطلق برنامج لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة. ووضعت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة لأفغانستان لتحديد الأولويات الإنمائية، والصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات دخل مرحلة التشغيل. وعلاوة على ذلك، في وقت سابق من هذا العام، أكد اتفاق أفغانستان على تعزيز الشراكة الدولية من أجل أفغانستان، التي سيواصل المجتمع الدولي من خلالها دعم أفغانستان على مدى السنوات الخمس المقبلة وما بعدها.

غير أنه، على الرغم من تلك الانجازات والالتزامات المتجددة، لا تزال أفغانستان تواجه عددا من التحديات التي يجب التغلب عليها. ومن بين تلك التحديات، أود أن أتناول بالتفصيل تلك التي نعتقد أنها تستحق أن نوليها أولويتنا القصوى، وأن نتصدى لها بأقصى أوجه الاستعجال والحسم.

أولا، نلاحظ بقلق بالغ تدهور الحالة الأمنية في الجزئين الجنوبي والشرقي لأفغانستان. والواقع أن انعدام الأمن في المقاطعات لا يشكل تهديدا للأمن الوطني بشكل عام فحسب، بل يؤثر تأثيرا خطيرا أيضا على آفاق التنمية الوطنية، فضلا عن حالة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوسيع الأخير لنطاق تواجد القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتشمل جنوب أفغانستان وشرقها.

ولمعالجة هذه الحالة من انعدام الأمن، يجب الإسراع بوضع برنامج تفكيك الجماعات المسلحة. وفي الوقت ذاته، علينا تعزيز الجيش الأفغاني الوطني وقوات الشرطة الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالتجهيز والقدرات التنفيذية. وسيتمثل أحد العوامل الهامة الأخرى في تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات، حتى تتسنى زيادة فعالية إنفاذ القانون على المستوى المحلي.

وتتعلق المسألة الثانية ذات الآثار البالغة على سائر أنحاء أفغانستان في صناعة المخدرات. ويرحب وفد بلدي بما تبذله الحكومة الأفغانية من جهود متواصلة لمكافحة المخدرات، وبما حققته من إنجازات حتى الآن. ولكن، بعد تقلص كبير في زراعة الأفيون في العام الماضي، شهدنا زيادة جديدة هذا العام. ونحث الحكومة الأفغانية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وخاصة مع جيرانها، على تعزيز برنامجها للقضاء على المخدرات. وفي الوقت ذاته، لا بد من إنجاز مشاريع إنمائية ريفية حتى تُتاح للناس الذين يعيشون في المناطق الريفية بدائل اقتصادية قابلة للاستمرار عن زراعة الأفيون من أجل البقاء.

ثالثا، سيكون إصلاح الإدارة العامة قوة دافعة لتنفيذ اتفاق أفغانستان وغيره من السياسات الإنمائية. وقد تعلمنا من

خبرتنا الإنمائية أن السياسات الحكومية تتسم بقدر أكبر من الفعالية، عندما تقترن القيادة الحكومية القوية بمشاركة نشطة من المجتمع المحلي. وإذا ضمنا للإدارة أن تتصف بقدر أكبر من الفعالية والمسؤولية والشفافية، بما في ذلك في قطاع العدالة، فإننا لن نحد من الفساد فحسب، بل سنشجع أيضا الحكم السليم، وبالتالي مشاركة الشعب في السياسات العامة.

وقد انخرطت جمهورية كوريا بنشاط في الجهود العالمية لدعم أفغانستان. فمنذ عام ٢٠٠٢، ونحن نسهم بأفراد عسكريين لدعم إعادة الإعمار في أفغانستان وتثبيت الاستقرار فيها. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى ما قدمناه من مساهمة بلغت ٦٠ مليون دولار خلال السنوات الأربع الأخيرة، تنوي جمهورية كوريا تعزيز تنفيذ اتفاق أفغانستان بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٠ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة. وسيركز هذا الصندوق الجديد على تطوير الموارد البشرية، والإدارة العامة، والزراعة، والتنمية الريفية. وباعتبارنا من بين مقدمي مشروع القرار بشأن أفغانستان المعروض علينا، فإن جمهورية كوريا تتعهد مرة أخرى بتجديد دعمنا الثابت لشعب أفغانستان في سعيه إلى بناء مستقبل ملؤه السلام والرفاه.

السيد أوغروسينو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقديم تقريره الشامل عن الموضوع الحساس المعنون ''الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن'' (A/61/326). والواقع أن ما يحدث في أفغانستان ليست له عواقب وخيمة على شعبها فحسب، بل على المنطقة والعالم أيضا.

وبينما ينبغي لحكومة أفغانستان بذل قصارى جهدها لتعزيز مكانة البلد، يواجه المجتمع الدولي اختبارا حقيقيا لمدى قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته في أفغانستان. وسوف تكون هناك دائما العديد من المسائل الدولية الهامة، غير أنه ينبغي ألا ينتقص أي منها مما تستحقه أفغانستان من اهتمام. وعلى الدول المعنية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، الوفاء التام بما تعهدت به من التزامات لمساعدة حكومة أفغانستان على معالجة ما يواجهه شعبها من تحديات أمنية وإنمائية كبيرة.

ويساور إندونيسيا قلق عميق إزاء تجدد العنف في سائر أنحاء أفغانستان، لا سيما في الجزأين الجنوبي والشرقي من البلاد. وتدهور الحالة الأمنية، بما فيه انتشار التفجيرات الانتحارية وتجدد أعمال الطالبان والمقاتلين الأجانب، يعيق جهود إعادة الإعمار.

ومن المهم، في ذلك الصدد، مواصلة اتخاذ تدابير عسكرية قوية وتدابير لإنفاذ القانون. غير أنه من الصعب أن نتصور أن استخدام القوة في حد ذاته سيحد من خطر انعدام الأمن والهجمات ضد الحكومة والشعب. واسمحوا لي أن أقتبس من الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام، ''الجنود العاديون الذين تتشكل منهم قوات التمرد ... جُندوا بدافع من الفقر، ونقص التعليم، وعدم الرضا بوجه عام عن وضعهم في المجتمع''.

وينبغي مواصلة النهوض بالمهمة الكبرى المتمثلة في إدماج مختلف الجماعات في المجتمع الأفغاني، باتخاذ خطوات ملموسة في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا بد أيضا من زيادة التركيز على المصالحة الوطنية من خلال مبادرات حكومية مستمرة، من قبيل برنامج ''تعزيز السلام''.

ومن المحزن أن نلاحظ أن ٢,٥ مليون أفغاني يعانون من ندرة الأغذية جراء الجفاف الشديد. ومن المؤسف أن أقل من نصف مبلغ الـ ٧٦ مليون دولار المطلوب حسب النداء المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة الذي أطلق في ٢٥ تموز/يوليه، قد تم تمويله. ويجب أن نفتح خزائننا حتى لا يفقد الناس أرواحهم. وفي الأجل الطويل، لن نتمكن من تحسين الأحوال المعيشية للشعب الأفغاني، إلا بنهج شامل مستند إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يزال المجتمع يواجه عاملا سلبيا أساسيا يتمثل في المخدرات. ويساورنا قلق عميق إزاء ازدياد زراعة الأفيون بنسبة ٥٩ في المائة هذا العام، أي بمعدل أعلى مما كان عليه الأمر في عهد الحكومة السابقة. وعلى الرغم من أن الحملة الحكومية لمكافحة المخدرات ضرورية، فإن نهج إنفاذ القانون في حد ذاته لا يمكن أن يحل المشكلة. فالناس يحتاجون إلى أنشطة بديلة مدرة للدخل ومستدامة، مع توفير عدد هائل من المرافق الأساسية التي ستيسر التقدم الاقتصادي.

وعلى المجتمع الدولي زيادة ما يقدمه من دعم التنفيذ الفعال لاتفاق أفغانستان، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة، مع ضمان أخذ الحكومة بزمام الأمور. وفي ذلك السياق، على المجلس المشترك للتنسيق والرصد مواصلة تركيزه على تنفيذ الخطط، مع إيلاء الأولوية للمساعدة على بناء القدرات المحلية في مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الدور التنسيقي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونرحب بتوسيع نطاق أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ليشمل المزيد من المواقع في سائر أنحاء أفغانستان، في ظل الصعوبات وحالة انعدام الأمن على أرض الواقع.

والتعاون الثنائي والإقليمي في مختلف مجالات بناء الدولة عنصر جوهري. وتمثل المبادرات المختلفة التي اتُخذت في ذلك الصدد، من قبيل اللجنة الثلاثية، ومؤتمري القمة الإقليميين الرفيعي المستوى اللذين عقدا في شنغهاي وطاجيكستان في وقت سابق من هذا العام، فضلا عن المؤتمر الإقليمي الثاني للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان، المعقود مؤخرا في نيودلهي، خطوات إيجابية ينبغي مواصلة تعزيزها.

ويعرب وفد بلدي عن ارتياحه لمواصلة عملية إرساء الديمقراطية، ومباشرة مجلس النواب ومجلس الشيوخ لعملهما من أجل توطيد الديمقراطية. ونشيد بعملية إقرار قضاة المحكمة العليا، ونأمل أن يتحقق مزيد من التقدم في بناء القدرات المطلوب للنظام القضائي. وسيسهم ذلك في مواصلة ترسيخ سيادة القانون في البلد.

ومن الأهمية بمكان أيضا مراعاة القانون الدولي الإنساني، واحترام الثقافة والأعراف المحلية، وتوخي منتهى الحذر كيلا يُلحق الضرر بالمدنيين في العمليات العسكرية. وقد أُحرز تقدم ملموس في عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. غير أن البعض، لسوء الطالع، يستغل تكثيف أعمال التمرد كذريعة لمقاومة عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وهذا يؤكد من جديد أنه من الأهمية بمكان لجميع الكيانات، داخل أفغانستان وخارجها، أن تتصرف بصورة إيجابية للمساعدة على تيسير جهود الحكومة من أجل تهيئة مناخ من الأمن لعموم الناس.

وتجدد إندونيسيا الإعراب عن كامل دعمها لإخواننا وأخواتنا في أفغانستان. ونحث المجتمع الدولي على زيادة ما يقدمه من مساعدة إلى الشعب الأفغاني، وتأييد حكومة أفغانستان بشكل كامل في تنفيذ سياستها الشاملة من منظور طويل الأجل.

وكما فعلنا في العام الماضي، يسعدنا مرة أخرى أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار، على النحو الوارد في الوثيقة A/61/L.25، ونأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن المناقشات حول بند جدول الأعمال هذا تأتي في الوقت المناسب، خاصة لأن أفغانستان باتت على مفترق طرق فيما يتعلق بمستقبلها الديمقراطي وأمنها وحكمها.

وكما قلت في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها عن بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان، التي قمت بها مؤخرا، إن الشراكة الأفغانية التي بدأت في بون عام ٢٠٠١ – والتي استمرت عبر مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالمساعدة على

إعمار أفغانستان عام ٢٠٠٢، ومؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير من هذا العام، الذي وافق على اتفاق أفغانستان – لا تزال تتابع مسارها. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حققت أفغانستان الكثير في مجال تطوير مؤسساتها الديمقراطية ومواجهة عدة تحديات صعبة في جهودها الرامية إلى بناء الوطن بعد الصراع. وقد أدت الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي دورا لا بد منه في هذه العملية، وفي مساعدة حكومة لا خبرة لها على التصدي لما يواجه البلد من مشاكل.

وهناك حقيقة قاسية أيضا، هي أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات خطيرة في مجالات الحكم وصون الأمن والاستقرار في الريف وفي جهود الإعمار والتنمية. وهناك ضعف في الإدارة المركزية والمحلية. ومن المشاكل الأساسية المباشرة ارتفاع حدة التمرد بقيادة جماعة طالبان وانتشاره التدريجي وهجمات الإرهابيين والمتطرفين، والإنتاج الخبيث للمخدرات غير المشروعة والاتجار بها، وضعف مؤسسات الحكومة – وخاصة في قطاع الأمن وغيره من مجالات الخدمة المدنية – وانعدام سيادة القانون، والفساد. وعلى ضوء هذا، نود أن نبرز ثلاث نقاط، نعتبرها ذات أهمية خاصة للمضي قدما بالشراكة الدولية مع أفغانستان.

والنقطة الأولى هي أهمية امتلاك الأفغانيين كامل العملية بأنفسهم. ويتزايد تحقق ذلك لأنه يتعلق ببناء المؤسسات وحل المشاكل. والواقع أنه تعين على أفغانستان أن تشرع في إعمارها لا من الصفر بل من نقطة أدنى من الصفر – من سلبيات عميقة على أثر سنوات من الصراع ودمار البلد. وعلى ضوء ذلك، نثني بشدة على الجهود والإنجازات التي حققتها إلى الآن حكومة أفغانستان وشعبها. وفي رأينا أن ملكية أفغانستان زمام أمورها أدت دورا أساسيا في العملية إلى الآن. وينبغي تشجيع ذلك وتعزيزه.

وفي هذا الصدد، ترى اليابان أن اتفاق أفغانستان لا يزال أنسب إطار استراتيجي للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. والتنفيذ العاجل لهذا الاتفاق ذو أهمية حاسمة الآن. ومن الأمور الأساسية أن يفي الأفغانيون، الذين يملكون الاتفاق ويديرونه، بالتزامهم به لمعالجة مسائل من مثل مكافحة الفساد والتهرب من العقاب، وإقرار سيادة القانون وبناء ثقافة احترام حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة. أما المجتمع الدولي، فلا بد من أن يبقى شديد الالتزام بمساعدة أفغانستان بكل الطرق الممكنة، لضمان عدم إضاعة المكاسب المستفادة إلى الآن أو هدر الجهود الهائلة التي استثمرت. وفي هذا السياق، نؤكد أن على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم كامل دعمه لاتفاق أفغانستان وآلية تنفيذه، مجلس التنسيق والمراقبة المشترك. وتتوقع اليابان، وهي يحدوها أمل كبير، أن ينتقل هذا الاتفاق من طور التجهيز والتخطيط إلى مرحلة العمل والتنفيذ.

وثانيا، نود الإعراب عن قلقنا إزاء حالة الأمن في أفغانستان، التي لا تزال هشة في كل أنحاء البلد. وهذا أيضا يشكل خطرا جسيما يهدد عملية بناء الأمة. وهناك جهود دعم شتى جارية الآن. واليابان، من جهتها – وهي مصممة بعزم على الحيلولة دون تحول البلد إلى بؤرة إرهاب وملاذ للمتطرفين – قد ساعدت أفغانستان باستضافتها – متابعة لمؤتمر عام ٢٠٠٢ الدولي المعني بمساعدة إعمار أفغانستان – مؤتمرا ثانيا في طوكيو، في تموز/يوليه، محوره تدعيم السلام في أفغانستان. وقدمنا أيضا مساعدة إنمائية رسمية تناهز ١,١ بليون دولار، تغطي إصلاح قطاع الأمن – وخاصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحل الجماعات المسلحة غير القانونية، فضلا عن التنمية الريفية الشاملة وبرامج ومشاريع تنمية الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اليابان في الشهر الماضي مواصلة أنشطة الدعم البحرية، التي تضطلع بها شعبة قوة اليابان البحرية للدفاع عن النفس، التي تشارك في عمليات مكافحة الإرهاب في المحيط الهندي.

إننا نؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة الأمن تقع على كواهل الأفغان. ولكن، ما دامت هناك في قطاع الأمن حاجة ماسة إلى دعم خارجي، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي توفير الدعم جهد المستطاع.

وثالثا، اسمحوا لي بكلمة عن أهمية التعاون الإقليمي. إن فائدة الإعمار لا تقتصر على أفغانستان، بل تستفيد منه أيضا البلدان المجاورة والمنطقة عامة. ولذلك، ينبغي تشجيع التعاون الإقليمي بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها. وبناء على إيماننا هذا، نظمت اليابان في حزيران/يونيه الماضي في طوكيو الاجتماع الثاني لحوار وزراء خارجية وسط آسيا زائدا اليابان. ودعت اليابان أفغانستان إلى المشاركة في هذا المنتدى كشريك، لأول مرة.

وقدمت اليابان كذلك الدعم لإنشاء مشاريع رئيسية للبنية التحتية، لتيسير تنقل الأشخاص والبضائع داخل القطر. وسيسهم هذا بدوره في تنقل البضائع والناس إقليميا بين أفغانستان وبعض بلدان آسيا الوسطى، فضلا عن تعزيز التعاون الإقليمي مع الأيام. وتشمل تلك المشاريع الشريان الرئيسي للطريق الدائري ومطار كابُل الدولي، علاوة على طرق تربط بين أفغانستان والبلدان المحيطة بها.

وقدمت اليابان، كجزء من دعمها تدابير مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات في أفغانستان، ما يناهز ١١,٥ مليون دولار لتدابير مكافحة المخدرات وللتدريب على التفتيش الجمركي. وإضافة إلى ذلك، تعتزم اليابان أن تجد في دعم التدريب على مراقبة الحدود وإدارتها بين أفغانستان وطاجيكستان.

وأخيرا، نود أن نعبر عن عظيم تقديرنا لوفد ألمانيا، على تقديمه مشروع القرار. ونحن بوصفنا أحد مقدمي مشروع القرار، نؤيده بشدة.

السيد سيغِل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعبر الولايات المتحدة عن تقديرها للاعتماد الوشيك لمشروع القرار A/61/L.25، بشأن الحالة في أفغانستان. ونوجه الشكر إلى ألمانيا والبلدان الأخرى المقدمة للمشروع على جهودها. إن اتخاذ القرار بتوافق الآراء سيكون برهانا يثبت تأييد المجتمع الدولي الساحق لجهدنا المشترك في أفغانستان. ومشروع القرار المقدم وثيقة شاملة، ستساعد على توجيه أعمال المجتمع الدولي في أفغانستان.

ونعبر عن تقديرنا للمساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء، لتحسين الأمن والديمقراطية والحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، فضلا عن المساعدة المقدمة لمكافحة المخدرات ولدعم جهود تحقيق الاستقرار في المنطقة. وهناك أهمية خاصة، في مشروع القرار، لتأكيده مجددا تصميم المجتمع الدولي على مواجهة الخطر على أمن أفغانستان واستقرارها، الذي تشكله جماعة الطالبان والقاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة في هذا المنعطف الحاسم.

إن الولايات المتحدة هي أكبر الجهات المانحة، كما إنها أكثر الدول مساهمة بقوات في أفغانستان. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع الأمم المتحدة وشركاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة الأفغانية، في سبيل تحقيق الأمن والديمقراطية والازدهار في أفغانستان.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إجراء هذه المناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. وتتيح هذه الجلسة فرصة قيمة لمناقشة مسألة حيوية الأهمية في الجمعية العامة التي هي أكثر أجهزة الأمم المتحدة طابعا تمثيليا. ونود أيضا أن نسجل تقديرنا للجهود البناءة التي يبذلها وفد ألمانيا ودقته واجتهاده في إعداد مشروع قرار أكثر إحكاما وإيجازا وسهولة، لاعتماده هذا العام. ويسعدنا أن نشجع على اعتماده بتوافق الآراء.

وتنبع أهمية مناقشة اليوم بشأن أفغانستان من الأهمية الأساسية للشراكة بين الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي في كفالة الأمن الدائم، والتنمية الطويلة الأجل الرامية إلى توفير فرص العمالة، والإغاثة الإنسانية في البلد. وهذا هو، على أي حال، جوهر العهد الدولي بشأن أفغانستان. وإننا إذ نناقش هذه المسألة الحاسمة الأهمية اليوم، نسلم أيضا بالطبيعة المترابطة لمسؤولية العالم في أفغانستان، بالنظر إلى موقعها على مفترق طرق إستراتيجية تربط بين غرب آسيا، وجنوب آسيا، ووسط آسيا، وشرق آسيا.

ولا اعتزم أن أتناول بالتفصيل الحقائق المعروفة جيدا عن الحالة في أفغانستان، لا لأن مشروع قرار اليوم واضح بديهي في حد ذاته فحسب وإنما أيضا لأن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/61/326) يقدم صورة تفصيلية عن الحقائق على أرض الواقع. إلا أنني أود أن أوجه الانتباه إلى مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني بشأن أفغانستان الذي اختتم أعماله مؤخرا، والذي تشرفت الهند بالمشاركة في استضافته مع أشقائنا من أفغانستان، في نيودلهي منذ ١٠ أيام. وستكون ملاحظاتنا متسقة مع الرؤية المستقبلية الواردة في الوثيقة التي انبثقت عن ذلك المؤتمر الهام.

وأول نقطة أود أن أتناولها هي أنه يتعين علينا، في جهودنا الجماعية لمساعدة شعب أفغانستان في جهوده لوضع العقود الأخيرة التي سادها النزاع والحرمان وراء ظهره، أن نركز على عدد من المنجزات الإيجابية التي تحققت في السنوات القلائل الماضية. لقد انقضى ما يقرب من خمس سنوات منذ الإطاحة بنظام طالبان من السلطة. ويجب علينا أن نسلم بأن خطى التغيير الديمقراطي في أفغانستان كانت في تلك الفترة القصيرة رائعة بأي معيار. ويمكننا أن نلمس اليوم في أفغانستان معظم المعالم المقبولة للديمقراطية الحديثة. ولقد خلص تقرير صادر عن مركز فكري مرموق، وهو محق، إلى نتيجة مؤداها أن الجمعية الوطنية تتوفر لها، إذا عولجت على النحو السليم، إمكانية الاضطلاع بدور حيوي الأهمية في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وترسيخ التعددية، وإضفاء الطابع المؤسسي على المنافسة السياسية، وإعطاء صوت لمختلف السكان في البلد.

ولقد تحققت تلك المنجزات البارزة في وجه ظروف بالغة الشدة وعلى الرغم من التحديات العاتية. ولا ينطوي هذا على أي إنكار لضرورة بذل المزيد من الجهود، ولا يوحي بأن ننغمس في ترف الرضا عن الذات – فالأمر أبعد ما يكون عن ذلك. ونحن نسلم، أسوة بما يفعله مشروع قرار اليوم، بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تمثيل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني، بما في ذلك المرأة. إلا أننا نود أن نشيد بشجاعة ومثابرة شعب أفغانستان، وبُعد نظر قادته، لما حققوه من منجزات حتى الآن. وبالمثل، نثني على شعب أفغانستان لمتابعته بعزيمة قوية المهمة المعقدة المتمثلة في بناء دولة حديثة على حطام عقود من الحرب والنزاع.

وثانيا، وهذه مسألة حاسمة الأهمية، نرى أنه ما زال يتعين عمل الكثير لعكس اتجاه الحالة الأمنية المتردية. وتتجلى هذه الإلحاحية في تقرير الأمين العام، وفي مشروع قرار اليوم. غير أن الكلمات وحدها لا يمكن أن تعبر عن الأهمية الحاسمة لهذا الجهد. وفي حين أننا نشيد بالجهود المبذولة حتى الآن، فإن من الأهمية الأساسية تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لمعالجة مشكلة ظهور تمرد حركة طالبان وتنظيم القاعدة من جديد، وصلتهما بتجار المخدرات. ومن المحزن، أننا جميعنا نعلم ذلك علم اليقين، بدءا من الهجمات التي تشن على قوات الأمن إلى القتل المحزن للعاملين في الحقل الإنساني. ولا شك في أن تكلفة التغاضي عن هذا التمرد أعلى لكل منا، بدون استثناء، من أي تكاليف قد نتحملها مجتمعين لإخماد هذا التمرد بقوة وبصفة نهائية.

وإبرام الصفقات مع جماعة طالبان لن يحقق السلام ولا الأمن. فالشعب يؤيد الأخذ بوسائل الديمقراطية. ولهذا

فإن حل مشكلة شعب أفغانستان يكمن في مزيج حصيف من استعمال القوة ضد العناصر المتطرفة، وتوفير الفرص الإنمائية الموثوقة والمستدامة، لتعزيز الرغبة المتعاظمة في السلم والتنمية، لا في أفغانستان فحسب وإنما أيضا في كل أنحاء المنطقة.

وقد وصف رئيس الوزراء مانموهان سينغ، في افتتاحه لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني بشأن أفغانستان، العنف في جنوب أفغانستان وجنوبها الشرقي الذي يقوض أمن أفغانستان والجهود الإنمائية فيها بأنه تحد يشكل مسؤولية جماعية. ولن يتسنى تجفيف مستنقع التمرد الإرهابي إلا إذا جف النبع الذي يغذي ذلك المستنقع، أو تناقص على الأقل تدفقه. وثمة واجب إقليمي ودولي هام يقع علينا جميعا وهو التصرف بقوة وحزم للقضاء على وكالات الإرهاب ومناصريها، ومنع التحريض على الإرهاب، واعتراض المصادر التي تزود الجماعات الإرهابية بالأسلحة والأموال. ويمكنني أن أقول إن تلك مسؤولية تعهدنا جميعا بالاضطلاع بها، لا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي فحسب، وإنما أيضا في إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في الدورة السابقة للجمعية العامة.

وأود أن أشير إلى أن إعلان نيودلهي لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني بشأن أفغانستان ذكر أن من شأن وضع

> ”استراتيجية لتنمية أفغانستان تقوم على أساس التعاون مع بلدان المنطقة أن يتيح فرصا هامة للحد من الفقر، ولتحقيق المعالم التي حددها عهد أفغانستان والأهداف الإنمائية للألفية في كامل المنطقة“.

ويوجز الإعلان، في هذا الصدد، عددا من المقترحات الهامة كي تنهض بلدان المنطقة بتنسيق سياساتها لاستغلال الموارد المشتركة مثل المياه، والزراعة، والطاقة، ووضع برامج لبناء القدرات، وتوسيع الصلات المتعلقة بالتجارة والنقل، وتصميم ووضع مشاريع إقليمية مناسبة وعملية، بل ووضع سياسات لمكافحة زراعة العقاقير المخدرة، وتهريب المخدرات.

ولقد طُلب من قبل إلى مصرف التنمية الآسيوي أن يجري دراسة عن استراتيجيات التكامل الإقليمي، وسيعرض المصرف النتائج الرئيسية التي وصل إليها على مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المقبل بشأن أفغانستان. ودفع المؤتمر الثاني أيضا الدول المشاركة من المنطقة إلى اتخاذ قرارات لوضع عدد من البرامج العملية التي تجسد العملية الإقليمية الرامية إلى مساعدة أفغانستان، بالإضافة إلى إعطاء ذلك الهدف قدرا أكبر من الالتزام السياسي الضروري. ويكمن في هذه التدابير مفتاح إطلاق الإمكانات الكامنة الشاسعة لأرض أفغانستان وشعبها.

ويتسم دعم الهند لقيام أفغانستان ذات سيادة، ومستقرة، وديمقراطية، ويسودها الرخاء بأنه دعم مستمر ومعروف تماما. ونحن ننظر إلى قيام أفغانستان جديدة، ومستقرة، وذات سيادة، ويسودها السلام، على أنه عنصر أساسي في الشبكات المتعاظمة للتعاون الإقليمي التي تربط عالمنا، وعلى أنه أيضا عملية تستعيد لشعب أفغانستان المكان الذي يستحقه في مستقبلنا الجماعي. وكان دخول أفغانستان في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في اجتماعها الأخير في دكا، دليلا على تلك العملية. ونرى أنه يمكن، بل ويجب، تزويد أفغانستان بالوسيلة التي تمكنها من إعادة إرساء دعائمها كمفترق طرق في آسيا وكواحد من مراكز النقل وجسور الطاقة في منطقتنا في المستقبل.

وأود في الختام أن أؤكد مجددا التزام الهند الذي لا يتزعزع بالمساعدة في تعمير أفغانستان. ولقد قدمنا

مساعدة مالية تزيد في مجموعها على ٦٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية، وتعزيز عملية الميزانية الوطنية. ويغطي اشتراكنا في تقديم المساعدة للمشاريع مجموعة من الأنشطة، بدءا من مشاريع بناء الهياكل الأساسية مثل الطرق، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والسدود، ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى المشاريع الصغيرة المجتمعية التي يستغرق إعدادها فترة قصيرة وتوفر أثرا مباشرا وسريعا وملموسا على حياتنا المجتمعية.

إلا أننا ندرك أيضا الحاجة إلى الوصول إلى مرحلة نتجاوز فيها تقديم التمويل، وما برحنا نعمل من أجل تزويد شعب أفغانستان بالأدوات اللازمة لكي يعتمد على ذاته، عن طريق البرامج التدريبية وتوفير التكنولوجيات المناسبة في الهند وفي أفغانستان. ولن تردعنا الهجمات المفجعة والمقيتة على مواطنينا المشاركين في برامج تقديم المساعدة الإنسانية عن الاضطلاع بهذا الجهد. وذكر رئيس وزراء الهند، في نيودلهي في الأسبوع الماضي، أن الهند ستفعل كل ما يطلب إليها أن تفعله لتقوية دعائم التنمية، وتعزيز الديمقراطية، في أفغانستان. ووصف رئيس الوزراء سينغ ذلك على أنه التزام رسمي إزاء بلد مجاور، وإزاء صديق نثق فيه، وإزاء شعب عظيم. وما زالت الهند ملتزمة بقوة بمساعدة شعب أفغانستان على بناء دولته، وإيجاد فرص جديدة للمستقبل.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. ولكن، نظرا لروابط تركيا الخاصة بأفغانستان، أريد أن أبدي بضع ملاحظات إضافية، بغرض تحديد تأكيد دعمنا لعملية إعادة الإعمار الجارية في ذلك البلد.

مضى أكثر من أربع سنوات على قلب صفحة جديدة في أفغانستان. والتقدم المحرز إلى اليوم هو تقدم كبير فعلا. وما أنجزه الشعب الأفغاني جدير حقا بالثناء. غير أنه لا يزال أمامنا تحديات كبرى. ولذلك، ينبغي أن نواصل العمل بكل تصميم للإسهام في تهيئة دولة أفغانية ديمقراطية، تنعم بالأمن والاستقرار.

وفي ذلك الصدد، يقيم مشروع القرار المعروض علينا توازنا مناسبا بين ما قد تحقق وما لا يزال علينا فعله في أفغانستان. وإننا نشكر ألمانيا على تسهيلها إعداد مشروع القرار، الذي يتضمن جميع عناصر قائمة يمكننا أن نسترشد بها في سعينا إلى هدفنا النهائي. ونظرا للترابط بين تلك الأهداف، لا يمكننا تحقيقها جميعا بعملية شاملة. وفي هذا السياق، نؤيد كل التأييد عملية الاتفاق، التي بُدئ بها قبل أقل من عام وفقا لهذا المنحى. وقد بدأت تؤتي ثمارها. ونحن ملتزمون بإنجازها بنجاح.

وفي ذلك الصدد، نرى أن السنة المقبلة أمامنا سنة حاسمة، إذا أردنا التمكن من الوفاء بالتزاماتنا. وليس علينا التوحيد بين أولى نجاحات عملية الاتفاق وتوسيع نطاقها بحيث تشمل البلد كله وحسب، بل ينبغي أن نقف بأقدام ثابتة لنواجه بحزم قوي الظلام وعدم الاستقرار التي عادت إلى الظهور، وهي تحاول أن تحول دون مضي أفغانستان قُدما في سبيل التقدم والازدهار. وأن تزايد الاتجار بالمخدرات خاصة وتردي حالة الأمن في جنوب البلاد وشرقها يقتضيان اهتمامنا وعملنا فورا وبتصميم.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر أن تركيا ستواصل قيامها بدور داعم لشعب أفغانستان. ونحن نؤمن بما له من إمكانات عظيمة، ونرى أنه يستحق الدعم التام منا جميعا في سعيه إلى المضي قدما بأفغانستان. ولهذا، ما زلنا، بعد قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية مرتين في السنوات الثلاث الماضية، نحتفظ بقوة كبرى في البلد كجزء من قوات منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أنشأنا مؤخرا فريقا إقليميا لإعادة الإعمار في ولاية فرداك شمال كابول، واضطلعنا بكامل المسؤولية عنها.

وختاما، سنواصل مساعدة أخوتنا الأفغان بكل الطرق الممكنة. ولذلك، يسرنا أن نكون أحد البلدان التي تقدم مشروع القرار اليوم، المصمم خصيصا لهذا الغرض.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): يسر نيوزيلندا أن تقدم مشروع قرار هذا العام الخاص بالحالة في أفغانستان.

اسمحوا لي بأن استهل كلمتي بتهنئة أفغانستان حكومة وشعبا على الخطوات الهامة التي اتخذت في السنوات الأخيرة، بما يشمل انتخابات الرئاسة والجمعية الوطنية وتدشين مؤسسات ديمقراطية هامة. وقد نودي بهذه كلها على حق، باعتبارها إنجازات رئيسية على سبيل أفغانستان المؤدي إلى ديمقراطية مستقرة منذ توقيع اتفاق بون. وننوه خاصة بعمل لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة، التي تم الإقرار بها، في بون، كمؤسسة حاسمة الأهمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الأفغاني.

إن الأمن والتنمية الاقتصادية، كما يدل عليهما تحسن نوعية الحياة اليومية لشعب أفغانستان، هما المدخل إلى تأمين شرعية الحكومة الأفغانية وسلطتها وأساس للسلم والاستقرار على المدى البعيد. وهناك أدلة مشجعة على مكاسب تؤدي إلى بعث النشاط الاقتصادي، وخاصة في أنحاء أفغانستان التي شهدت تحسنا في الاستقرار والحكم. وفي ذلك السياق، تقر نيوزيلندا بقيمة الآليات المحلية في التوصل إلى حلول إقليمية، واستثمار الشعب الأفغاني لجهده والتزامه، في ظل ظروف كثيرا ما تكون عصيبة وشاقة، في جعل هذه المبادرات ناجحة.

لكن تردي البيئة الأمنية عامة، الذي يعيق تأدية المعونة والنمو الاقتصادي، يدعو إلى قلق فعلي. واحتدام العنف، مضافا إلى عودة مجموعة طالبان إلى الأعمال العسكرية والإرهابية، ولا سيما في أفغانستان الجنوبية، بلغ مستوى لم يعرفه من قبل. وتثني نيوزيلندا، بصفتها بلدا مساهما بقوات في قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان، على حكومة أفغانستان وعلى المساهمين الرئيسيين في القوة، لما بذلاه من جهود في سبيل الاستقرار والأمن في جميع أنحاء أفغانستان. ونضيف صوتنا إلى الأصوات التي تدعو حكومة أفغانستان والشركاء الدوليين إلى المحافظة على التزامهما بتطوير قدرات قوات شرطة أفغانستان وقوتها العسكرية.

إن الزيادة التي لم يسبق لها مثيل، في إنتاج الأفيون والاتجار غير المشروع به، التي تؤثر سلبا في مبادرات الاستقرار والحكم واستئصال شأفة الفساد، هي أيضا من دواعي القلق. ومن الأهمية الحيوية مضاعفة الجهود المبذولة للتصدي لهذه المشكلة بطرق، منها استحداث أبواب بديلة لكسب العيش في الريف وإصلاح قطاع القضاء.

وستواصل نيوزيلندا دعمها لعمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان، بالمساعدة على إعادة السلم والأمن. ونحن ثابتون على التزامنا بمبادرات إعادة الإعمار في باميان. وندعو الجهات المانحة الدولية إلى كفالة التنسيق الوثيق لإسهاماتها مع إسهامات الجهات المانحة الأخرى ووفقا لاستراتيجية أفغانستان الوطنية للتنمية المؤقتة ولاتفاق أفغانستان.

وتعترف نيوزيلندا بأن طريق النجاح أمام أفغانستان طريق طويل. ونؤكد مجددا، مع غيرنا هنا اليوم، التزام نيوزيلندا بمواصلة العمل مع الشعب الأفغاني لصنع بلد سالم ومأمون وأكثر ازدهارا.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): تعتقد النرويج أن الحالة في أفغانستان هي من دواعي القلق البالغ. وقد أثبت الصراع في جنوبي البلاد ضرورة تغيير الوتيرة في جهودنا – جهود المجتمع الدولي وجهود حكومة أفغانستان. وبينت التحديات المتزايدة أهمية الاستفادة بصورة أفضل من مواردنا في بعض المناطق، وضرورة توسيع نطاق الجهود في

مناطق أخرى وتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على امتلاك زمام تنمية بلدها.

والمطلوب هو استراتيجية شاملة، تعم الأمة جمعاء فعلا. وإن بقينا نركز على بُعد واحد من أبعاد عملنا أو على منطقة من مناطق البلد فلقد تكون النتيجة استقرارا أقل، لا أكثر. ويجب أن تشمل استراتيجيتنا البعد الأمني والبعد الإنساني والإنمائي والسياسي. وتمخضت عملية بون عن منجزات مثيرة، ولا يزال اتفاق أفغانستان هو خارطة طريقنا. وعلى ذلك هناك اليوم شعور بالركود.

وفي سبيل ضخ طاقة سياسية جديدة، تمس الحاجة إليها في هذه العملية، نرى أن علينا أن نتصدى لثلاثة تحديات مترابطة، هي: أولا، تحسين تنسيق المساعدة الدولية؛ وثانيا، تعزيز جهودنا المبذولة لبناء القدرات، وثالثا، دعم الرئيس كرزاي بتشجيع الحكومة الأفغانية على تعزيز سياساتها للتوصل وعلى التخلص من الفساد والممارسات غير المستحسنة. وعملنا هو شراكة حقيقية بين المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان. أن لقيادتها وتملكها زمام الأمور أهمية حاسمة.

وأود أن انتقل إلى المسألة الأولى، أي، تحسين تنسيق المساعدة الدولية. فعلى الرغم من أن تحسينات قد تحققت، فإن الجانب المدني من المجتمع الدولي لا يزال يعاني من انعدام التنسيق. وتجزئة جهودنا المدنية تؤدي إلى هدر الموارد، وتعقد جهودنا لتنفيذ إستراتيجية إنمائية منهجية بقيادة حكومة أفغانستان. وإننا بحاجة إلى قيادة مدنية قوية لتحسين تنسيق المساعدة، وتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على تولي مقاليد أمورها. وسيمكننا ذلك من تسريع تنفيذ اتفاق أفغانستان.

وما من منظمة أخرى في موقف أفضل من الأمم المتحدة للاضطلاع بتلك المسؤولية. وينبغي تزويد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بما يلزم من موظفين وموارد للنهوض بذلك الدور على أرض الواقع. ولا بد أيضا من تعزيز التنسيق بين العواصم ومقار المنظمات الرئيسية. ولتيسير هذا القبيل، قد تنظر الأمم المتحدة في إمكانية تعيين مبعوث خاص معني بأفغانستان يُكَلف بمهمة إجراء حوار متواصل بين البلدان المشاركة في جهود تثبيت الاستقرار في أفغانستان، وبلدان المنطقة، والمنظمات الدولية المعنية.

غير أن التنسيق الفعال لن يتحقق إلا إذا كان المانحون على استعداد لذلك. وعلى الرغم من أن التعويل على المقاولين والموظفين الأجانب قد يكون لا مفر منه أحيانا، فإنه أيضا يزيد من التكاليف، ويترك أموالا أقل في أفغانستان، ويؤدي إلى إنشاء هياكل موازية، مما يضعف من قدرة الأفغان على استلام مقاليد أمورهم وتطوير مؤسساتهم الخاصة بهم. وينبغي لنا أن ندرس كيفية تقديم المزيد من مساعدتنا الإنمائية والمتعلقة بإعادة الإعمار، من خلال المؤسسات والمنظمات الأفغانية، وفقا لاتفاق أفغانستان.

أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية – أي تلك المتصلة بتحسين حكم الأفغان واستلامهم لمقاليد أمورهم – فإننا نرى أن بناء القدرات لا يزال يشكل مفتاح النجاح في أفغانستان. وقد استثمرت موارد كبيرة في تدريب موظفي المؤسسات الحكومية، والشرطة، والقضاء، والجيش. غير أن أدوات إنفاذ القانون وحفظ النظام لا تزال ضعيفة، إذ أن الوزارات وسلطات المحافظات بحاجة ماسة إلى الخبرة، والجيش غير قادر على القيام بعمليات مستقلة. ولا بد من تعزيز جهد بناء القدرات وزيادة تنسيقه.

ويشكل بناء القدرات أيضا جزءا هاما من جهود التنمية وإعادة الإعمار. وينبغي لمجتمع المانحين أن يفعل المزيد لزيادة استخدامه للموظفين الأفغان، وبالتالي، إحداث تأثير فيما يتعلق ببناء القدرات، من شأنه أن ييسر الإبقاء على المشاريع واستدامتها. واستخدام قوة العمل المحلية سيعزز

النمو الاقتصادي والعمالة، فضلا عن استلام السلطات المحلية لمقاليد الأمور.

ثالثا، وفيما يتعلق بدعم الحكومة الأفغانية، لا بد أن يقترن وضع برنامج دولي مكثف لتعزيز ملكية الأمر وبناء القدرات، ببذل حكومة أفغانستان لجهد حثيث للانفتاح على شعبها، وتحسين مؤسساتها. ويجب تشجيع الحكومة على الانفتاح على المحافظات والمقاطعات والقرى. وسيشكل تكثيف الحوار بين الحكومة المركزية والقادة المحليين وشيوخ القبائل، وسيلة أساسية لتعزيز ولاء مختلف أجزاء البلد للحكومة المركزية. وسيتطلب بناء أفغانستان مستقرة المواكبة بين إنشاء المؤسسات الجديدة والهياكل التقليدية.

واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن شواغلنا إزاء الحالة الإنسانية. فهناك احتياجات إنسانية عاجلة في أفغانستان اليوم. وعما قريب، قد يحتاج ١,٩ مليون أفغاني إلى المساعدة الغذائية بسبب انتشار الجفاف على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، تحتاج ٢٠ ٠٠٠ من الأسر المشردة إلى الغذاء والمأوى، في أعقاب أعمال القتال في المحافظات الجنوبية. ولا بد من استجابة عاجلة للنداء الأخير للحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وعلينا أن نمكن الحكومة من أداء دور قيادي، وبالتالي التدليل على أنها قادرة على مساعدة شعبها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ١٦ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/61/L.25.

وأود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، صارت من مقدميه البلدان التالية: الأردن، إكوادور، بابوا غينيا الجديدة، تركمانستان، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الرأس الأخضر، سان مارينو، سري لانكا، قبرص، الكاميرون، الكويت، ليبريا، ماليزيا، منغوليا، نيوزيلندا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرارA/61/L.25؟

اعتُمد مشروع القرار A/61/L.25 (القرار ١٨/٦١).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.